الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٢٣
الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير مبيليني دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس وزراء مملكة سوازيلند.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير مبيليني دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلند، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أرحب برئيس وزراء مملكة سوازيلند، صاحب السمو الملكي الأمير مبيليني دلاميني، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الأمير دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أنقل التحيات والأماني الطيبة من لدن صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث وصاحبة الجلالة اندلوفوكازي ومن حكومة وشعب مملكة سوازيلند إلى جميع أصدقائنا وزملائنا الأعضاء في الأمم المتحدة.

وباسم سوازيلند، هل لي أن استهل بياني هذا بالاعراب عن خالص تهانئي لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. ونحن على ثقة أنه بفضل قيادتكم القديرة ستوجه مداولاتنا نحو خاتمة ناجحة، تعود بالفائدة على المجتمع العالمي.

دعوني أيضا أقدم امتنان سوازيلند وتقديرها لسلفكم، الذي بفضل توجهه الحكيم استطاع أن يضمن نجاح مداولات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

إن الشهور الـ ١٢ الماضية جاءت بالكثير من التحديات لمنظمتنا، فيما يتعلق بدورها الهام كأداة فعّالة في تعزيز السلم والأمن العالميين، وكمحفل ديناميكي لتشجيع روح التفاهم والتعاون فيما بين دول العالم.

94-86574

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

ومن الواضح أنه تم إحراز تقدم ملموس في التصدي لهذه التحديات، ويدرك وفد بلادي دور الأمين العام، صاحب السعادة السيد بطرس بطرس غالي، الذي بفضل مهاراته الدبلوماسية وجهوده الدؤوبة قد أسهم مساهمة كبيرة في احتفاظ الأمم المتحدة بقدرتها على تحقيق النجاحات التي يعتمد عليها العالم أجمع .

في نيسان/ابريل من هذا العام، كانت أنظار العالم تتركز على جنوب افريقيا عندما ذهب شعب ذلك البلد إلى صناديق الاقتراع، لينتخب لأول مرة، حكومة تمثل كل أبناء جنوب افريقيا، بغض النظر عن العرق، والدين أو المذهب. واليوم، ومع انتصار روح المصالحة والسلم والوفاق فيما بين جميع أبناء جنوب افريقيا، نرحب بجنوب افريقيا الجديدة وغير العنصرية والديمقراطية وهي تعود إلى أسرة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي تهنئ مملكة سوازيلند فيه شعب جنوب افريقيا على انجازه الهام، فإنها تحيي أيضا الأمم المتحدة على دورها في إنهاء نظام عارضته طويلا. ونتيجة لذلك ان الملايين من أبناء جنوب افريقيا الذين حرموا من الافصاح عن آرائهم في هذه القاعة سوف يسمعون مرة أخرى. وبالتالي ان انتصار جنوب افريقيا هو انتصار لمبدأ العالمية، الذي قامت عليه الأمم المتحدة.

وسوازيلند، بوصفها بلدا مجاورا ومشاركا وحليفا، والبلدان الأخرى في المنطقة دون الاقليمية، لديها أسبابها الخاصة للابتهاج بالعملية الانتقالية الناجحة في جنوب افريقيا. وبصرف النظر عن فائدة السلم التي ستعود على المنطقة نتيجة التحول السياسي الناجح، فاننا جميعا نتطلع للتمتع بالثمار التي سيحملها التعاون الاقتصادي والتجاري الأوثق مع أكثر البلدان تأثيرا في المنطقة.

وقد أثار اعجاب سوازيلند الأكبر السياسة الواضحة تماما التي يتبعها فخامة الرئيس مانديلا، والتي أعلن عنها بصورة منتظمة منذ شغل منصبه في أيار/مايو، بشأن أهمية التعاون الوثيق مع الآخرين في المنطقة.

لقد سبق أن رحبنا بجنوب افريقيا في مجتمع التنمية للجنوب الفريقي، وتجري مبادرات أخرى الآن لإقامة روابط تجارية واقتصادية أوثق بين جارنا الذي تحرر مؤخرا وبقية دول المنطقة دون الإقليمية، لأنه لا يمكن لجنوب افريقيا أن تتوقع الوقوف بمفردها في المستقبل. فثمة حقيقة وهي أن المصائر الاقتصادية للأمم في منطقتنا دون الإقليمية ترتبط معا بشكل لا فكاك منه.

حتى ونحن نحتفل بعودة السلام والاستقرار إلى ربوع جنوب افريقيا، ما زالت قارتنا تقدم بعض أسوأ الأمثلة على قسوة الإنسان تجاه الإنسان.

راقبت سوازيلند بفزع شديد المأساة التي تكشفت في رواندا في مطلع هذا العام. لقد قيلت كلمات كثيرة هنا عن المناظر المروعة التي شاهدناها جميعا، وتمزقت قلوبنا حسرة على الملايين من البشر الذين أزهقت أرواحهم هناك نتيجة لآثار الحرب الأهلية. ولسنا بحاجة إلى أي تبرير آخر لكي نحفز جهودنا لمعالجة قضية منع الصراعات وحسمها عند حدوثها أكثر من فقدان هذه الأرواح الكثيرة بمثل هذه السرعة في رواندا. إننا نتمنى أن نوفق إلى التوصل إلى صيغة ما لإحلال السلم الحقيقي والدائم، وأن يتمكن الشعبان من إيجاد طريقة ما لأن يعيشا بعضهما مع بعض جنبا إلى جنب.

كما أن الأوضاع في بوروندي وليبريا والسودان والصومال ما زالت تسبب قلقا بالغا لنا. وتؤيد سوازيلند كل الجهود السلمية الرامية إلى تحقيق تسويات تفاوضية للمشاكل الموجودة في هذه البلدان.

وعلى الرغم من النكسات العديدة التي أصابت السلم في قارتنا، فإن فترة الاثنى عشر شهرا الماضية شهدت أيضا إحراز التقدم الكبير فيما بين عدد من البلدان - وهو التقدم الذي يعود الفضل في إحرازه إلى حد كبير إلى جهود منظمتنا.

لقد تكلمت من قبل عن إعجابنا بالتطورات التي حدثت في أحد البلدان المجاورة لنا، جنوب افريقيا، التي انتهجت مسار المصالحة والسلم، الذي يؤدي إلى عملية إعادة البناء والتنمية التي تشتد الحاجة إليها.

وينطبق نفس القدر من الاحترام على جارتنا الأخرى موزامبيق، التي اختارت أخيرا طريق التخلي عن الأسلحة لصالح صناديق الاقتراع بعد فترة طويلة من

الكراهية المريرة بين شعبها. وتضم سوازيلند صوتها إلى أصوات بقية العالم في الدعاء من أجل أن تتم عملية الانتخابات التي ستجري في وقت لاحق من هذا الشهر في جو سلمي. وندعو زعماء ذلك البلد إلى أن يسمحوا بأن تستمر بعد اختيار الحكومة الجديدة نفس روح المصالحة والوحدة التي وضعت نهاية للحرب التي استمرت سنوات طويلة.

وناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم المالي والتقني والمعنوي والمادي الذي سيكون ضروريا لموزامبيق لإعادة بنائها ولإعطاء شعبها فرصة تحقيق الاستفادة الكاملة من امكانياته.

وترحب مملكة سوازيلند ترحيبا حارا بالاتفاق الذي أدى إلى إيجاد حل سلمي للحالة السائدة في مملكة ليسوتو الشقيقة. كما نرحب بالفرصة المتاحة الآن لأن يتولى شعب باسوثو بنفسه معالجة شواغله. ويحدونا أمل وطيد في أن ينفذ ذلك الاتفاق تنفيذا ناجحا دون أي تأخير لا مبرر له حتى يمكن إحلال السلم والاستقرار الدائمين في تلك المملكة.

ومن الواضح أن الآثار المباشرة للتطورات الحادثة في قارتنا تهم مملكة سوازيلند. ولكننا في عصر التكافل العالمي الذي نعيشه اليوم أصبحنا نهتم اهتماما مماثلا بما للأوضاع الجارية خارج افريقيا من آثار علينا. لقد حدث تطوران في الآونة الأخيرة يبعثان بشكل خاص على الأمل في منطقتين من مناطق النزاع الممتد منذ زمن طويل.

ففي الشرق الأوسط، أن بذور السلم والمصالحة التي زرعها في العام الماضي رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات بتشجيع من الولايات المتحدة والنرويج والأمم المتحدة وجهات أخرى أخذت تجني ثمارها أخيرا. وحل الحديث عن التجارة والتعاون محل دوي المدافع، كما أفسحت التناحرات المريرة التي استمرت طيلة أجيال متعاقبة الطريق لنظام جديد للسلم في المنطقة.

وتحيي سوازيلند كل الذين ساهموا في عملية السلم في الشرق الأوسط؛ ونناشد زعماء المنطقة أن ينضموا إلى هذه العملية، وأن يتيحوا لها الفرصة للاستمرار دون انقطاع، حتى يمكن توجيه الموارد القيمة في المنطقة نحو تحقيق أهداف التنمية الجديرة بالاهتمام.

وما فتئت مملكة سوازيلند تشعر بقلق منذ زمن طويل إزاء انتشار الأسلحة النووية وما لها من آثار على استقرار العالم. لذلك، شجعتنا المبادرات الأخيرة من جانب الولايات المتحدة وروسيا لاجراء تخفيض كبير في عدد أسلحتهما النووية.

ونؤيد أيضا كل الجهود المبذولة في شبه الجزيرة الكورية، حيث كانت الكارثة وشيكة، من أجل إحراز التقدم الحقيقي فيما يتعلق بالقضية النووية. ولقد كانت هذه القضية سببا رئيسيا للزعزعة في منطقة الشرق الأقصى برمتها. وتؤيد سوازيلند تمام التأييد كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة.

ونتطلع إلى إعادة توحيد شطري كوريا بالوسائل السلمية، ونشجع كل التحركات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

ولا تزال الحروب وحالات الصراع في افريقيا وفي العالم أجمع تؤكد إيماننا بامكان أن يعيش الإنسان في السلم مع أخيه الإنسان. ويجري توجيه موارد الأمم المتحدة بشكل متزايد الإفراط صوب التصدي للتحديات التي أوجدتها تلك الأوضاع، وأصبح حل الصراعات يجد نفسه متصدرا جدول الأعمال التي تقوم بها هذه الجمعية العامة.

ولحسن الحظ، ان مملكة سوازيلند نجت من أهوال الصراع الداخلي، إلا أنه لا يمكن لأي بلد أن يشعر حقيقة بأنه محصن من أثار الحرب والمجابهة أينما تقع. لذلك، فإن تقرير أفضل طريقة يستطيع العالم أن يتصدى بها لحالات الصراع مشكلة نتشاطرها جميعا. ونحن في افريقيا نعي مسؤوليتنا الخاصة عن تقرير الآليات اللازمة للحد من حالات الصراع التي تتطور في قارتنا، ومنع اندلاعها، والتصدي لها عند حدوثها.

وقد كانت هذه القضية من المسائل الرئيسية خلال المناقشات التي جرت في مؤتمرات دون إقليمية وإقليمية. وفي الآونة الأخيرة جدا، تم اتخاذ قرارات هامة في قمة منظمة الوحدة الافريقية في تونس وفي قمة المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي في

غابودون، قطعت شوطا ما صوب تقرير الاستجابة الاقليمية لإحدى المشاكل الأكثر إلحاحا في افريقيا.

إلا أنه على الرغم من الاستعداد شبه الاجماعي الذي أبدته بلداننا للاشتراك بشكل مباشر على نحو أكبر في حل صراعات القارة، فقد كان هناك إدراك واضح أن أغلبية بلداننا تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الفعـّالة.

لذلك، تؤيد مملكة سوازيلند الدعوة المتزايدة لاتباع نهج متكامل في حسم الصراعات في قارتنا، من شأنه أن يقيم التعاون الوثيق بين افريقيا وبقية دول العالم، وذلك بإنشاء آليات لتنسيق الموارد الافريقية والعالمية بطريقة تتسم بأكبر قدر من الفعالية. ومن الواضح أن منظمة الوحدة الافريقية هي أنسب جهة لتعبئة جهود أعضائها - والأهم من ذلك للقيام بجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية قبل استفحال الحالة، بينما يمكن للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها كمنسقة للاستجابة الدولية.

لقد كان من الممكن منع العديد من الصراعات الحالية في افريقيا أو احتواؤها لو كانت هناك آليات تنسيق مناسبة. وترحب مملكة سوازيلند بالمناقشة الجارية هنا حتى يمكن الاتفاق بسرعة على خطة عمل بشأن هذه القضية ذات الأهمية الحيوية.

وفي هذا الصدد، وكتبرير لقبول سوازيلند مسؤوليتها تجاه بقية العالم، أعلن جلالة الملك مسواتي الثالث في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في تونس هذا العام أنه سيتخذ خطوات لتقرير أفضل طريقة يمكن بها استخدام قوة الدفاع الصغيرة في المملكة إلى جانب قوات أخرى تعمل في القوات المتعددة الجنسيات لصالح السلم والاستقرار العالميين.

لقد بدأ صاحب الجلالة عملية تحر لتحديد الظروف التي يمكن في ظلها توفير جنود الأمة، بالنظر إلى حجم قوة الدفاع الصغير والنقص النسبي الذي نعاني منه في الأسلحة والمعدات اللازمة. ومن الواضح أننا لا يمكن أن نسمح لجنودنا بالدخول في حالات محفوفة بالمخاطر دون الحماية الضرورية ودون التدريب الكافي.

هذه هي بعض المسائل التي ينبغي دراستها قبل أن يكون بوسعنا أن نلتزم التزاما تاما بهذا الدور الأكثر نشاطا في حفظ السلام العالمي، وسنجري اتصالا بالأمين العام للتشاور بشأن هذه المبادرة الهامة.

إن هذه الدورة للجمعية العامة توكل إليها مهمة مناقشة "خطة للتنمية". إن تركيز العالم يجري على ما يتطلبه الأمر الآن من توجيه مواردنا نحو تحقيق الاستقرار العالمي الدائم عن طريق التنمية المستدامة لبلداننا، وتوفير مستويات محسنة لشعوبنا جميعا.

إن النهاية السارة لفترة المواجهة بين الدول الكبرى في العالم ينبغي أن تعني أن الموارد العالمية المتزايدة يمكن اعادة توجيهها الآن لتحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر توازنا. ويمكن الآن توجيه اهتمام أكبر لمحنة جميع الدول النامية، التي لا تزال تعاني من آثار إهمال خطير للتنمية. وهذه النقطة الحاسمة نوقشت باستفاضة في الاجتماع الذي عقده في الاسبوع الماضي صندوق النقد الدولي في مدريد، حيث جرى توضيح وجهة نظر العالم النامي.

إن قارة افريقيا تحتوي على أكبر عدد من أفقر بلدان العالم، وأي خطة للتنمية ينبغي أن تراعى فيها الظروف الخاصة المحيطة بعدم قدرة هذه المنطقة على أن تنمو بفعالية.

إننا في المنطقة نعرف أنفسنا معرفة تامة، كما نعرف العوامل التي لا تزال تعوق تقدمنا. وقائمة هذه العوامل مألوفة، بما في ذلك القيود على الموارد؛ والسياسات الإنمائية غير السليمة: والخطى البطيئة نحو التصنيع والتحول إلى منتجين لسلع مصنعة؛ والبنيات الأساسية غير الكافية؛ والكوارث الطبيعية؛ وجولة مستمرة من الصراعات المسلحة.

إننا نعرف المشاكل، ونحاول قدر طاقتنا التغلب عليها. ونفهم مسؤوليتنا أمام شعبنا عن تعبئة مواردنا بأشد الطرق فعالية للتغلب على العقبات القائمة أمام التنمية الوطنية. إن الحاجة واضحة، ومواردنا وقدراتنا محدودة، لكننا نحاول بشدة. ونعترف أيضا بأننا لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة طويلة

الأجل دون أن تتوفر، على أقل تقدير المساعدة القصيرة الأجل من سائر المجتمع العالمي.

إن معظم ما نحن بحاجة إليه وارد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، والنداء الجماعي الذي توجهه قارتنا هو النداء بالتنفيذ السريع الكامل لبرامجها العديدة. إلا أن لكل دولة احتياجاتها المنفصلة المتميزة.

إن سوازيلند ترحب بالمبادرات المتخذة مؤخرا نحو تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، ونعتقد أنها ستسفر عن التقدم الحقيقي نحو التغلب على التحديات الاقتصادية التي تواجهنا جميعا في تلك المجموعة.

إن مملكة سوازيلند، في محاولتها لتحقيق أهدافنا الإنمائية الاقتصادية الوطنية، اعتمدت نهجا متكاملا واسع النطاق يرمي إلى تحقيق التنمية المستدامة التي محورها العنصر البشري، عن طريق انتهاج سياسات تركز على أولويات تخفيف الفقر والحصول العام على التعليم الأولي، والرعاية الصحية الأولية المتاحة.

إن مبادرات الأمم المتحدة الأخيرة ترشدنا أيضا في وضع سياسات حكومتنا. لقد أنشأنا - كمتابعة لمؤتمر قمة الأرض، على سبيل المثال - هيئة وطنية للبيئة لنكفل إدماج الشواغل البيئية بالشكل الملائم في جميع مراحل السياسة العامة ووضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

لقد رحبت سوازيلند بفرصة مخاطبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا في القاهرة، واعتماد برنامج العمل يشكل خطوة هامة في تحقيق هدفنا الجماعي. لقد تبنت مملكتنا بالفعل خيار المباعدة المقبولة بين الولادات باعتبارها حجر الزاوية في سياستنا المتعلقة بالنمو السكاني، وقد بدأنا برنامجا شاملا لتثقيف شعبنا بحقائق التضخم السكاني والجهود التي تبذل لعلاجه.

هذه، وجميع جوانب التنمية الاقتصادية للمملكة ستناقشها الأمة بأسرها خلال عملية التشاور الاقتصادي الوطني التي بدأها مؤخرا صاحب الجلالة الملك. وترمي العملية إلى اتاحة الفرصة أمام جميع السوازيلنديين للمشاركة في تقرير اتجاه اقتصاد المملكة مستقبلا، وستمثل رغبات الأمة بشأن الأولويات والاستراتيجيات المستقبلة. وهذه بدورها ستشكل الأساس لطلبنا الدعم مستقبلا من أصدقائنا في المجتمع الدولي وسنبلغ الأمم المتحدة رسميا بالكامل بالتطورات.

وهذه العملية تتبع الاصلاحات السياسية الناجحة جدا التي اتخذت في العام الماضي، والتي اسفرت عنها فترة مماثلة من التشاور الوطني، الذي انتهى في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي بانتخابات مباشرة للبرلمان بموجب نظام جديد للاقتراع السري. ولقد أعلن المجتمع الدولي الانتخابات الديمقراطية حرة ونزيهة، وكانت، وهذا أكثر أهمية، ما اختاره الشعب السوازيلندي نفسه.

وكلتا العمليتين - الاصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي - تبين بوضوح مبدأ سوازيلند للحكم بموافقة الشعب. ونعتقد أن هذا المبدأ هو جوهر السلم والاستقرار اللذين حظينا بهما طيلة أجيال عديدة، وهو الذي جنبنا أهوال الصراع الداخلي التي يعاني منها كثيرون في قارتنا.

تكلمت من قبل عن عودة جنوب افريقيا إلى المجتمع الدولي باعتبارها، في جملة أمور، انتصارا للأمم المتحدة في التمسك بمبدأ العالمية. وحكومة سوازيلند تحث الجمعية العامة على تطبيق نفس المبدأ في التحري عن جدوى قضية جمهورية الصين في تايوان.

لقد شارك صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث عددا من رؤساء الدول الآخرين في إثارة هذا الموضوع في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. ودعا صاحب الجلالة إلى إقامة لجنة مخصصة لتقرير ما إذا كانت جمهورية الصين لها قضية وجيهة لتعود إلى الانضمام إلى منظمتنا. كما وجه هذا النداء عدد متزايد من البلدان التي تؤيد فكرة دراسة الموضوع بتفصيل أكبر.

وإلى جانب مبدأ العالمية، توجد عوامل هامة أخرى ينبغي أن نراعيها عند استعراض القضية. إن جمهورية الصين في تايوان لها الكثير الذي يمكنها أن تقدمه للمجتمع العالمي. من الواضح أن لديها الموارد التي يمكن أن تكون ذات فائدة أكبر لسائر المجتمع الدولي. إلا أن الأكثر أهمية هو رغبة جمهورية الصين في أن تكون في خدمة ومساعدة سائر العالم.

إن مملكة سوازيلند، مع عدد كبير من البلدان النامية الأخرى في جميع أنحاء افريقيا وآسيا والأمريكتين، لديها دليل مباشر على رغبة جمهورية الصين في توفير المساعدة الإنسانية والإنمائية السخية.

ولتزايد الأهداف الجديرة البادية لموارد الأمم المتحدة ليس بوسعنا بالتأكيد رفض النداء بالقيام بمزيد من التحريات عما إذا كان من الممكن أن تستخدم مساعدة ذلك البلد استخداما أوسع عن طريق وكالات منظمتنا.

وفي صميم المسألة، مع ذلك، تكمن حقيقة أن ٢١ مليون نسمة يعتقدون بأنهم غير ممثلين في الأمم المتحدة. وهؤلاء الناس يعتقدون بأنهم مستبعدون من مبدئنا الأساسي، مبدأ العالمية. وبالنظر الى هذا الحق، الذي يعتقدون بأنه قد أنكر عليهم، لقد حان الوقت بكل تأكيد لأن نصغي إلى أصواتهم.

ومملكة سوازيلند ترحب باشتراك جمهورية الصين في تايوان في أنشطة الأمم المتحدة وتؤيد ذلك، لذلك فإننا ندعو مرة أخرى إلى إنشاء لجنة مخصصة لاستعراض هذه الحالة بغية إعادة انضمامها إلى المنظمة.

إن الأمم المتحدة لديها تاريخ بارز، يمتد ٤٩ سنة، من النمو والإنجاز. والتحديات التي واجهناها قبل ٥٠ سنة تقريبا، في أعقاب خروج العالم من صراع عالمي، قد تغيرت من حيث الجوهر لكن ليس من حيث الأهمية.

والفرصة متاحة لنا الآن، في هذا المحفل، لأن نرسي أسس خطة للتنمية تحقق الاستقرار والسلم اللذين ننشدهما جميعا.

ومملكة سوازيلند تعتز بعضويتها في الأمم المتحدة، وتمتدح عمل كل الذين أسهموا في النجاحات العديدة التي تحققت على مدى السنوات. إن الأمة مدينة حقا لوكالات الأمم المتحدة، التي تسهم جهودها اسهاما كبيرا في تحقيق أهدافنا الانمائية.

ونيابة عن صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث وصاحبة الجلالة اندلوفوكازي، وأمة سوازيلند بأكملها، أود أن أؤكد من جديد دعم بلدي الكامل لميثاق الأمم المتحدة والتزامه به. بارك الله القدير هذه المداولات بالنجاح الذي تستحقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير مبيليني دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلند، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو وزير خارجية فييت نام، السيد نيغويين منه كام، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد نغويين منه كام (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أولا، اسمحوا لي، نيابة عن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية، أن أهنئكم بحرارة، سيدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنني لعلى ثقة بأن هذه الدورة للجمعية العامة ستتوج بالنجاح، بفضل قيادتكم والاسهامات الفعالة للدول الأعضاء. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن إعجابنا بالأداء الكفؤ لسلفكم، السيد صمويل ر. إنسانالي. ونحن ممتنون كبير الامتنان للجهود العظيمة التي بذلها السيد بطرس بطرس غالي في منصبه الرفيع بوصفه الأمين العام للأمم المتحدة لخدمة السلم والاستقلال الوطني والتنمية.

تقترب الأمم المتحدة من السنة الأخيرة من نصف القرن الأول من وجودها. وأصبح سبيل لنا للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للمنظمة هو مساعدتها على العمل بأسلوب يتناسب مع دورها العالمي ومع المهام الهامة والصعبة والمعقدة التي تطرحها الحالة العالمية الجديدة. منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة، شهدنا تغييرات هائلة عميقة في العالم في مجموعه وفي كل منطقة. إن البشرية تواجه فرصا وتحديات في آن معا. ومهمة كل بلد ومهمة المجتمع الدولي بمجموعه إدراك الأماني النبيلة للبشرية، والتغلب على العقبات التي تقف في طريق تسوية المسائل العالمية الملحة والنهوض بالسلم والتعاون والتنمية.

إن الساحة العالمية مليئة بالتناقضات. ففي الوقت الذي كبح فيه خطر نشوب حرب عالمية مدمرة كبحا

أكبر، لا تزال الصراعات العرقية والدينية والاقليمية ستستمر وحتى تتضاعف في عدد من المناطق. وفي مواجهة هذه الخلفية التي تبعث على القلق، هناك بصيص من الأمل في تسوية صراعات معينة في العالم. إن نجاح النضال الذي شنه شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة دولة جديدة ومتحدة وديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا يشكل انجازا تاريخيا بالنسبة لشعب جنوب افريقيا والأمم المتحدة والمجتمع العالمي. ووفد فييت نام يرحب ترحيبا حارا بوفد جنوب افريقيا الجديدة في الجمعية العامة.

وفي الشرق الأوسط احرز تقدم مشجع، وخاصة بين فلسطين واسرائيل وبين الأردن واسرائيل في عملية التفاوض والبحث عن السلم. وهذه التطورات تشجع على الشعور بالأمل في التوصل الى سلم عادل ودائم في المنطقة وإستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ودولة مستقلة في أرضه.

على مدى العام الماضي طرأت بعض التطورات الايجابية في الاقتصاد العالمي. وفي عدد من البلدان شهدنا مؤشرات الانتعاش. أن النزعة العالمية والنزعة الاقليمية تتزايدان. والمنافسة الاقتصادية حادة، وفي هذا الصدد، لا تزال البلدان النامية تعاني من ظروف معوّقة لا حصر لها. ويعاني عدد كبير من البلدان النامية من الفقر والتخلف؛ وفي كل يوم يتعرض ملايين الناس لخطر المجاعة. وتأمل البلدان النامية، أنه، باختتام جولة أوروغواي وقرار إقامة منظمة التجارة العالمية، أن توسع التجارة والاستثمار الأمر الذي يعزز تعزيزا كبيرا التعاون الاقتصادي الدولي على أساس المساواة والنفع المتبادل.

ومع ذلك، لا يسعها إلا أن تشعر بالقلق من محاولات استخدام القضايا الاجتماعية والبيئية وسيلة لإذكاء النزعة الحمائية. وهذا بالطبع سيؤثر على المشاعر العامة السائدة وسط أمم العالم في وقت تمس الحاجة فيه إلى الجهود المشتركة لحل القضايا العالمية لصالح التنمية والتقدم لكل أمة من أمم العالم وللمجتمع الدولي بأسره.

في هذا العالم الذي يزداد تكافلا والذي يتعزز فيه الطابع العالمي، تبذل جهود مستمرة لتيسير التعاون المتزايد على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، ولتضييق الفجوة بين مستويي التنمية في الشمال والجنوب، بغية ضمان التنمية المستدامة والسلم الدائم في كل بقاع العالم.

وبالتالي، نرحب بالمبادرة التي أقدم عليها الأمين العام بوضع "خطة للتنمية". ونحن على اقتناع بأننا، من خلال إجراء مشاورات واسعة بين الدول الأعضاء، سنتوصل إلى خطة تستجيب لمطالبنا المشتركة وتكفل قيام الأمم المتحدة بدور نشط في تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر في البلدان الأعضاء، مما يعزز دور المنظمة الهام في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وإننا نشاطر وفودا كثيرة رأيها في أن صون السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية مهمتان رئيسيتان للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يتعزز دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية، استجابة لتطلعات بلدان العالم.

وهناك اتجاه نتعذر مقاومته بشكل متزايد، نحو الحوار والتعاون الدولي والاقليمي. ونرى أن التعاون الدولي ينبغي أن يستند إلى مبادئ احترام الاستقلال والسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن يكون تعاونا تعم فائدته على الجميع، ويقوم على المساواة وتسوية المنازعات عن طريق التفاوض ودون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها. وفي عالم اليوم الذي يتزايد فيه الوعي بالاستقلال الوطني، يصبح احترام حق كل أمة في أن تقرر لنفسها بحرية مسار تنميتها وأن تحافظ على هويتها الوطنية شرطا أساسيا للحفاظ على السلم والاستقرار وتعزيز التعاون الدولي.

أما إجراءات الحصار والحظر والجزاءات وفرض شروط في العلاقات بين الدول فقد أصبحت من مخلفات الماضي. فهي تتعارض تماما مع تطلعات الشعوب ومع الاتجاه العام، وتتناقض مع القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تعاطفنا العميق مع الشعب الكوبي الذي يعاني في الوقت الراهن من صعوبات جمة. وبهذه الروح نطالب برفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونطالب أيضا بالتنفيذ السريع والفعال للقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة. ونرحب بالبلاغ

المشترك الموقَّع مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بشأن مسألة المهاجرين الكوبيين. وأملنا أن يواصل البلدان حوارهما لحسم خلافاتهما الأخرى التي ما زالت معلـَّقة.

في وقت حافل بالفرص والتحديات، والآمال والمخاوف، تتحمل الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، مسؤولية جسيمة عن صون السلم والأمن الدوليين. فلم يحدث من قبل قط أن كانت الأمم المتحدة منخرطة بشكل مباشر، كما هي الآن، في التصدي لهذا العدد الكبير من بؤر التوتر في كل ركن من أركان العالم. إلا أنه على الرغم من جهود المنظمة، لم يتسن حتى الآن الاهتداء إلى حلول مرضية للصراعات في البوسنة والصومال ورواندا.

بيد أن الميل إلى اللجوء المتزايد إلى تدابير الإنفاذ والتدخل لمحاولة حسم الصراعات الداخلية أثار قلقا مشروعا لدى عدد كبير من البلدان. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ينبغي أن تتقيد على نحو صارم بمبادئ احترام السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ونعتقد أن أفضل طريق لضمان تسوية الصراعات بالوسائل السلمية هو المثابرة في الحوار. وينبغي استيعاب الدروس من التجارب الناجحة والفاشلة في عمليات حفظ السلم في الآونة الأخيرة؛ لأن هذا سيساعد الأمم المتحدة على أن تضطلع على نحو أفضل بالمهام التي كلفتها بها الدول الأعضاء كافة.

والحالة العالمية المعقدة ودور الأمم المتحدة المتزايد الأهمية يتطلبان إعادة تشكيل المنظمة على سبيل الاستعجال. وعلى ضوء التحول الديمقراطي المتنامي في العلاقات الدولية ننضم إلى الوفود التي تطالب بالاصلاح لتعميم الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة عضوية مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وأكثر تكيفا مع التغيرات التي طرأت في العالم، وأكثر شفافية في عمليات صنع القرار فيه. ومن الضروري أيضا تنشيط عمل الجمعية العامة بوصفها أكثر الهيئات تمثيلا لمصالح الدول الأعضاء.

وعن طريق عقد مؤتمرات دولية، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود مؤخرا، والمؤتمر العالمي المقبل للمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تدلل الأمم المتحدة بوضوح على التزامها بالنهوض بالتعاون الدولي لحسم القضايا الاجتماعية العالمية التي تهتم بها جميع الأمم اهتماما حيويا.

وفي هذا المحفل الهام أود أن أنوه بصدفة تاريخية ذات مغزى خاص. ففي الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة للاحتفال بعيدها الخمسين، يتطلع الشعب الفييتنامي بحماس إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لقيام الرئيس هوتشي منه رسميا أمام العالم قاطبة بإعلان ميلاد أمة فييت نام المستقلة الحرة والديمقراطية. والآن فقط، وبعد مرور نصف قرن على ميلاد فييت نام، أصبح بمقدورها أن تركز جهودها بحق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن فييت نام نظرا لموقعها في منطقة تعد أكثر مناطق العالم دينامية من حيث التنمية، تدرك تماما المخاطر التي تنجم عن الفجوة المتزايدة فيما بين مستويات تنميتها ومستويات البلدان الأخرى في المنطقة. ولهذا حددت لنفسها مهمة عاجلة هي التغلب بسرعة على حالة الفقر والتخلف من أجل الانضمام إلى تيار التقدم والتنمية في المنطقة وفي العالم. وقد سارت على طريق الإصلاح والتجديد في كل مجال في حياة مجتمعها. ولب هذا الاصلاح والتجديد هو تنمية اقتصاد متعدد القطاعات يعمل من خلال آلية السوق وتستخدم فيه الاجراءات التنظيمية من جانب الدولة على صعيد الاقتصاد الكلي بغية الحفاظ على استقرار البلد الاجتماعي - الاقتصادي جنبا إلى جنب مع العمل خطوة فخطوة على إقامة دولة القانون التي تقوم بالشعب ومن أجل الشعب.

وقد حققت عملية الاصلاح والتجديد نتائج مبدئية هامة. وإن متوسط نسبة النمو السنوي لإجمالي انتاجنا القومي خلال الثلاث سنوات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ كان ٧,٣ في المائة؛ وقد ارتفعت النسبة في الستة أشهر الأولى من هذه السنة إلى ٨ في المائة. وقد نما نموا سريعا كل من تعاوننا الاقتصادي الدولي وعلاقاتنا التجارية والاستثمار الأجنبي في بلدنا. وقد تحسنت ظروف معيشة شعبنا. وأحرز تقدم إضافي في المجالات الثقافية والاجتماعية والتعليمية والصحية، ولا سيما فيما يتعلق برعاية أطفالنا.

وإلى جانب الاصلاحات الاقتصادية، قامت فييت نام تدريجيا بتنفيذ الإصلاح والتجديد لنظامنا السياسي من أجل بناء مجتمع تؤمَّن فيه حقوق كل فرد على نحو متزايد. ولا نزال نتحرك إلى الأمام في جهدنا لإقامة دولة القانون، وصقل النظام القانوني وإجراء إصلاح إداري وطني. وبعد إعلان الدستور الجديد في عام ١٩٩٢، اعتمدت جمعيتنا الوطنية عدة قوانين هامة، بما فيها القانون المدني، وقانون العمل، وقانون الأرض، وقانون تشجيع الاستثمار الوطني.

إن فييت نام بهذه الانجازات تنتقل الآن إلى مرحلة جديدة في تنميتها - ألا وهي مرحلة تصنيع وتحديث البلد. والهدف النهائي لهذه العملية الطويلة والشاقة هو تحقيق الرخاء للشعب، وبناء أمة قوية ومجتمع عادل ومتحضر.

ومن أجل تهيئة مناخ دولي موات للبناء الوطني والتنمية الوطنية حرصت فييت نام على اتباع سياسة خارجية قوامها الانفتاح والتنويع والتعددية في العلاقات، ونحن نواصل الاهتداء برغبتنا في أن نكون أصدقاء لجميع البلدان لصالح السلم والاستقلال والتنمية. ويسعدنا أن نلاحظ أن سياستنا تتطور في وئام كامل مع الاتجاه العام للعالم، ولا سيما في جنوب شرقي آسيا أي الاتجاه إلى توخي السلم والتعاون لصالح التنمية، بعد عقود من الحرب والمواجهة. وإن فييت نام، وهي تنفذ هذه السياسة الخارجية، تعطي أولوية قصوى لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة في المنطقة، وتحقيق السلم والاستقرار والتعاون والتنمية في جنوب شرقي آسيا. وتشهد علاقاتنا الثنائية مع كل من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ومع الرابطة نفسها، نموا سريعا ومرضيا، في المجالات الاقتصادية والتجارية أساسا، خاصة بعد أن أصبحت فييت نام مراقبا في الآسيان في عام ١٩٩٢. وفي المؤتمر الوزاري للآسيان المعقود في بانكوك في تموز/يوليه الماضي، أيد وزراء خارجية الآسيان بالاجماع العضوية الكاملة لفييت نام في هذه الرابطة. وإن فييت نام، وقد حصلت على تأييد متزايد من جانب بلدان الآسيان، تعد بنشاط لاتخاذ كل الخطوات اللازمة للانضمام إلى هذه الرابطة كعضو كامل العضوية. وإن انضمام فييت نام إلى الآسيان يتفق مع الاتجاه العام إلى الاستجابة لمصالح بلدان المنطقة وتعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية، وهو في نفس الوقت يسهل توسيع علاقاتنا مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية.

واتفاقا مع الإطار الإقليمي الجديد، شاركت جميع البلدان العشرة في جنوب شرقي آسيا أخيرا، ولأول مرة، في مؤتمر وزراء خارجية الآسيان؛ كما عقد محفل إقليمي للآسيان، نوقشت فيه مسألة الأمن الإقليمي، ولأول مرة كذلك في ٢٥ تموز/يوليه الماضي في بانكوك. وكل هذا يبيِّن نمو التعاون في جنوب شرقي آسيا، فضلا عن الحركة القوية صوب تحقيق الأهداف العامة للمنطقة المتمثلة في السلم والاستقرار والأمن.

ومن أجل ضمان السلم والاستقرار والتنمية لكل بلد وللمنطقة ككل، ترى فييت نام أن بلدان المنطقة ينبغي أن تعزز نقاط الاتفاق الموجودة، وأن تقوم بتضييق الخلافات وتسوية للمنازعات، بما فيها ما يتصل بالبحر الشرقي، من خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بين الأطراف المعنية مباشرة، دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وإن على جميع الأطراف المعنية، بينما تنتظر وتعمل من أجل الحل الأساسي الدائم، أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة تعقيد الحالة، وفي نفس الوقت أن تحترم احتراما صارما حق كل بلد في السيادة على الجرف القاري وفي المناطق الاقتصادية الخالصة، تنفيذا للقانون الدولي ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

وفيما يتعلق بمملكة كمبوديا، تود فييت نام بإخلاص أن ترى جارتها تصبح بلدا مستقلا مسالما محايدا غير منحاز، له علاقات ودية مع جميع البلدان. وإن سياسة فييت نام تتمثل في تعزيز علاقات حسن الجوار مع مملكة كمبوديا، واحترام حق الشعب الكمبودي في تقرير المصير. وإننا نعتبر أن جميع الموقعين على اتفاق باريس بشأن كمبوديا يتوجب عليهم الاحترام الصارم لذلك الاتفاق، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد، والإسهام بنشاط في عملية الوفاق الوطني واستعادة السلم والاستقرار في كمبوديا.

ومن أجل الحفاظ على العلاقات الودية القائمة تقليديا بين فييت نام وكمبوديا وتعزيزها، وحماية الحقوق المشروعة للسكان الفييتناميين الذين يعيشون في كمبوديا منذ أجيال طويلة، نود أن نسترعي الانتباه الى قانون الهجرة الذي سنته الجمعية الوطنية لكمبوديا

بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٤. فقد أثارت بعض المواد الواردة فيه شيئا من القلق. وشاطر صاحب السمو الملك نورودوم سيهانوك والحكومة الملكية لكمبوديا هذا القلق المشروع لحكومة فييت نام، وتعهدا بتجنب أية نتائج مؤسفة، ووافقا على الدخول في مفاوضات مع فييت نام قريبا لحسم هذه المشكلة.

إن رفع الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على فييت نام أفسح المجال لظهور آفاق جديدة لبناء وتوسيع التعاون المتعدد الوجوه بين بلدينا بما فيه مصلحة الشعبين، ولخدمة السلم والاستقرار والتعاون والتنمية في المنطقة والعالم بأسره.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن العلاقات المتعددة الأطراف، خاصة في إطار الأمم المتحدة، تضطلع بدور متزايد الأهمية في الحياة الدولية. وإذ نقترب من الاحتفال بالعيد الخمسيني لإنشاء منظمتنا سنكون نستعرض أنشطة الـ ٥٠ سنة الماضية، مستخلصين الدروس الضرورية، لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها، ولمواصلة المهام الجديرة بثقة وتوقعات شعوب العالم. وإن فييت نام، من جانبها المتواضع، ستعمل بلا كلل على تقديم إسهامات إيجابية في قضية الأمم المتحدة المشتركة، من أجل تحقيق السلم والتنمية والتقدم الاجتماعي في جميع أرجاء العالم.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية، سعادة السيد عمر مصطفى المنتصر.

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، باسم وفد بلادي وباسمي شخصيا يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، ومما يزيد من اعتزازنا بتوليكم لهذا المنصب الرفيع انكم من قارة نفخر بانتمائنا إليها ومن بلد تربطه ببلادي أواصر الأخوة وعلاقات الصداقة والتعاون. وإن وفد بلادي على ثقة من أن معرفتكم بأعمال الأمم المتحدة وخبرتكم الواسعة في ميدان العلاقات الدولية، ستكللان أعمال هذه الدورة بالنجاح. وأنتهز هذا الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لسلفكم سعادة السفير انسانالي، لما أظهره من حكمة وما اضطلع به من جهود، ولما قدمه من مبادرات بهدف إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز دورها. كما أعرب عن امتناننا للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على جهوده المتواصلة في تعزيز منظمتنا لنتمكن من مواجهة الأزمات التي تعصف بالمجتمع الدولي.

خلال الدورة الثامنة والأربعين، شهد الوضع الدولي تطورات عديدة، فقد انتصرت إرادة شعب جنوب افريقيا بعد نضال طويل وتضحيات جسيمة. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نجد اليوم فيما بيننا وفد جنوب افريقيا ممثلا لبلاده الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية، وتجاوز اليمن الشقيق الأزمة العابرة التي مر بها، وبقي اليمن موحدا يعمل أبناؤه في ثبات راسخ وطموح أكبر لبناء الدولة اليمنية الحديثة. وفي إطار هذه التطورات، تحقق تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلم في موزامبيق، وبدأ التوتر المفتعل في شبه الجزيرة الكورية يتجه نحو الانفراج، ونأمل أن يتم التغلب على المصاعب على الطريق نحو توحيد شبه الجزيرة الكورية على أساس الحوار المتكافئ. إن هذه التطورات تحظى بترحيبنا الواسع وارتياحنا الكبير، بيد أنها لم تحجب عن أنظارنا النقاط القاتمة في صورة الأوضاع الدولية. فهناك نزاعات كثيرة لا تزال تنتظر الحل. وقاد التهاب المشاعر الوطنية والنعرات الطائفية والصراع على الحكم في غياب سلطة الشعب الى اندلاع صراعات إقليمية جديدة. ومع أن بعض هذه المشاكل في طريقها نحو الانفراج، كما هو الحال في ليبريا التي يتطور النزاع فيها نحو الحل الدائم، فإنه لا يزال أمام المجتمع الدولي مهمة دعم جهود المصالحة الوطنية في أفغانستان، ووقف الانتكاسات التي عانت منها جهود السلم في منطقة البلقان، وتعزيز دور الأمم المتحدة لإقرار السلام في هذه المنطقة، وكفالة الحقوق المشروعة لأطراف النزاع فيها. كما أن المجتمع الدولي مطالب بتجديد المساعي لإيجاد حل مُرض لمشكلة قبرص، وتشجيع محادثات السلام في أنغولا، ودعم الجهود لحل تفاوضي في الصومال الشقيق وإظهار تضامن أكبر للتخفيف من حدة مأساة الشعب الرواندي، والعمل على حل مشكلة كشمير طبقا للاتفاقيات الثنائية وقرارات الأمم المتحدة بالخصوص. وحرصا على الاستقرار في منطقة الخليج فإن بلادي تؤكد على وحدة العراق وسلامة أراضيه وتطالب بوقف التدخل في شؤونه الداخلية، كما ترى بأنه يجب رفع العقوبات التي يعاني منها شعب العراق بعد ان انتفت أسبابها وأصبح استمرارها ظلما صارخا لا يعني سوى تدمير شعب العراق والقضاء على حياة فئات عريضة من أبنائه.

لقد صدر عن الأمم المتحدة قرارات كثيرة بشأن المشكلة الفلسطينية تقر جميعها بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره. ورغم أن الأمم المتحدة ظلت تكرر هذه القرارات لما يزيد على أربعين عاما، فإن المشكلة الفلسطينية لم تحل ولا يزال الشعب الفلسطيني مشردا وتتعرض حقوقه لانتهاكات متواصلة، وهو ما يؤكد أن ما يسمى بعملية السلام الراهنة تفتقر الى مقومات التسوية الكاملة، وتبرهن على أن حل المشكلة الفلسطينية وتحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط لا يتأتيان بإعادة غزة الى بلدية سابقة وضم منطقة أريحا إليها، ولكن يتحقق بتحرير كامل الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السورية، والقبول بحل ديمقراطي من شأنه تلبية كافة حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة الى وطنه وإقامة دولته المستقلة.

لقد احتفلنا في الأشهر القليلة الماضية بالانتصار التاريخي لشعب جنوب افريقيا، وإذا كان نضال الشعب الفلسطيني وكفاح شعب جنوب افريقيا متشابهين في أكثر من صورة وفي العديد من الملاحم البطولية فإنه ليس من قبيل الصدفة أن الحل الذي قاد الى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة وغير عنصرية نموذج صالح يمكن تطبيقه لحل المشكلة الفلسطينية، وإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في فلسطين، عاصمتها القدس، يعيش فيها العرب واليهود. إن ذلك هو الحل الصحيح الذي بدونه لا يمكن الوصول الى سلام دائم وعادل يلبي مصالح اليهود والعرب الفلسطينيين على حد سواء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سينونغوروزا (بوروندي).

إن التغييرات التي شهدها العالم إثر نهاية الحرب الباردة هيأت الفرص لبناء عالم أكثر استقرارا وأمنا. لكن استبشار شعوب العالم في تفاهم أكثر وتعاون أوسع بدأ في التلاشي. فتجربة السنوات القليلة الماضية أثارت قلقا عميقا حيال بعض التطورات، إذ بدأت بعض الدول تتطلع الى فرض سيطرتها وتوسيع نطاق هيمنتها وتوظيف ما توفر لها من قوة ومن نفوذ في تسخير الأجهزة الدولية لتنفيذ مخططاتها واستعمال هذه الأجهزة، وخاصة مجلس الأمن، كأداة لمعاقبة الدول التي تتمسك بمبادئها وتنتهج سياسات ومواقف مستقلة. وفي هذا الإطار وضع الخلاف بين بلادي وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية فيما أصبح يعرف "بأزمة لوكربي"، فقد أثيرت هذه المشكلة وتم الدفع بها قسرا الى مجلس الأمن وعولجت بموجب الفصل السابع من الميثاق الذي لا ينطبق عليها، فليبيا لم تهدد أحدا ولم تسلك منسلكا من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، والمسألة كلها مجرد الاشتباه في أن لشخصين ليبيين علاقة بحادثة الطائرة (البانام ١٠٣).

رغم إدراك بلادي لأبعاد إثارة هذه القضية، فقد أبدت استعدادا مخلصا للتعاون من أجل الكشف عن الحقائق والملابسات المتصلة بها واتخذت الاجراءات القضائية التي يتطلبها ذلك بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية ولا ينتهك حقوق السيادة الليبية. وعلى الرغم من جر مجلس الأمن لاعتماد القرار ٧٣١ (١٩٩٢)، فقد أعلنت ليبيا عن استعدادها للتعاون الفعال في تنفيذ هذا القرار، واتخذت خطوات عملية في هذا الصدد، كانت محل ترحيب واسع من قبل منظمات عديدة منها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز. وكان الأمل أن تأخذ الدول الثلاث هذا الموقف في الاعتبار، وتستجيب لمطالب السلطات الليبية وتتعاون معها في اكمال التحقيقات. ولكن رد الدول الثلاث جاء بشكل آخر، فبدلا من أن تمتثل الى المبادرات الداعية الى الحوار والتفاوض، وأن تتوخى المرونة في معالجة بقية جوانب الأزمة وإعادة النظر في قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) بما يؤدي الى رفع العقوبات عن الشعب الليبي، لجأت هذه الدول الى مجلس الأمن من جديد واستطاعت بما توفر لها من نفوذ فيه أن تمرر القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) الذي شدد تدابير العقوبات المفروضة بموجب القرار ٧٤٨ (١٩٩٢).

إن الحجة التي تدفع بها الدول الثلاث كمبرر لإبقاء العقوبات والتهديد بتشديدها هي أن ليبيا لم تستجب لمطالب قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) وعندما تجابه هذه الدول بحقيقة أن الجماهيرية استجابت بالفعل لتلك المطالب يرد المسؤولون فيها، وبخاصة البريطانيون والأمريكيون بعبارة "أن ليبيا تعرف ما هو المطلوب منها". وقد دأب المسؤولون في هذين البلدين على ترديد هذه العبارة لدرجة أكدت لنا أن الهدف من إثارة حادثة لوكربي ليس الكشف عن الحقائق والملابسات المتصلة بهذه القضية ولكن لغرض تحقيق أهداف سياسية مبيتة. فلو كان الهدف هو تحقيق

الاستجابة لمطالب القرار ٧٣١ (١٩٩٢) فقد تم ذلك فعلا. فقد اتخذت ليبيا الإجراءات القانونية لتحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الطائرتان الامريكية والفرنسية وطلبت من الدول الثلاث التعاون لاتمام التحقيق في هذا الشأن، ودعت جهات محايدة لمتابعته ومنظمات دولية وإنسانية للتأكد من نزاهته. وقد تعاونت بلادي مع قاضي التحقيق الفرنسي لتحديد المسؤولية في تفجير طائرة الخطوط الجوية الفرنسية رحلة رقم ٧٧٢ ولا تزال الاتصالات مستمرة. كما تعاونت بلادي مع حكومة المملكة المتحدة من أجل الكشف عن عناصر تتهمها الحكومة البريطانية بالتورط في أعمال إرهابية. وفي هذا الشأن، عقدت اجتماعات كثيرة بين الجانبين الليبي والبريطاني، واليوم فإننا مسرورون لأن المفاوضات بين بريطانيا والجيش الجمهوري الإيرلندي بجناحيه قد بدأت، وتم توقيع اتفاق بينهما وها هم زعماء الجيش الجمهوري الإيرلندي يستقبلون في كل من لندن وواشنطن ويرحب بهم على أعلى المستويات للتفاوض على إنهاء النزاع وآثاره الجانبية.

لقد أدانت ليبيا الإرهاب الدولي بأشكاله كافة، وأعلنت استعدادها للالتزام بأية اجراءات يقررها المجتمع الدولي لمكافحة هذه الآفة، كما قامت بقطع علاقاتها بجميع الجمعيات والمنظمات التي يشتبه في تورطها في أعمال إرهابية، وأكدت على أنها لن تسمح بأن تستخدم أراضيها أو مواطنيها أو مؤسساتها للقيام بهذه الأعمال بصورة مباشرة أو غير مباشرة وأنها على استعداد لإنزال أشد العقوبات على من يثبت تورطه في أنشطة إرهابية. وقد أعلنت ليبيا أيضا بأنه لا توجد فوق أراضيها أية معسكرات لتدريب الإرهابيين، وكررت دعوتها الى مجلس الأمن أو أية هيئة دولية يكلفها للتحقق من ذلك. وإن هذه الاجراءات العملية تؤكد مدى جدية بلادي في القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي، وهي الجدية التي تجسدت أيضا في دعوة الجماهيرية لعقد دورة خاصة للجمعية العامة لدراسة أسباب وأبعاد هذه المشكلة واقتراح عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والقضاء على كافة أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة الذي يهدد بلادي الآن من قبل دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث قامت باختطاف أسرى ليبيين من تشاد وتقوم بتدريبهم وتزويدهم بالإمكانيات لزعزعة أمن ليبيا واستقرارها. وهو نفس الإرهاب الذي كانت ليبيا ضحيته في عام ١٩٧٣ عندما أسقطت الطائرات الاسرائيلية عمدا طائرة ركاب مدنية ليبية مما نجم عنه وفاة جميع ركابها وعددهم ١٠٨ أشخاص، وعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٦ بقصف المدن الليبية والناس نيام ولقد راح ضحية هذا العدوان أرواح كثيرة وأموال جمة، وأظهرت الحقائق أن ما ادعته هذه الدولة سببا لعدوانها غير صحيح.

إن الجماهيرية العربية الليبية لم تأل جهدا لحل الخلاف بما في ذلك محاكمة الشخصين المشتبه في أن لهما علاقة بحادثة (البانام ١٠٣). ورغم أن هذه المسألة محسومة أصلا بموجب اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ التي تمنح ليبيا حق محاكمتهما فإن رفض بريطانيا والولايات المتحدة احترام هذه الاتفاقية. وهما طرفان فيها دفع ليبيا للبحث عن طرق أخرى لاجراء المحاكمة، فعرضت اللجوء الى محكمة العدل الدولية واقترحت تسليم الشخصين الى مقر الأمم المتحدة في ليبيا للتحقيق معهما، واقترحت أن يقوم الأمين العام للأمم المتحة بتشكيل لجنة قانونية لتقصي الحقائق للتأكد من جدية التهم بما في ذلك اجراء تحقيق شامل. كما قامت السلطات الليبية المختصة بعرض المسألة على المؤتمرات الشعبية الأساسية، السلطة التشريعية في الجماهيرية التي أصدرت قرارا يقضي بعدم ممانعتها بأن يمثل المشتبه فيهما أمام محكمة عادلة ونزيهة يتفق بشأنها، وتمشيا مع ذلك أعلنت بلادي بأنها على استعداد للشروع في التفاوض مع الدول المعنية تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة بشأن اجراء المحاكمة في مكان تتفق عليه كل الأطراف، وتتوفر فيه كافة الضمانات من أجل الوصول الى الحقيقة، الهدف الذي ابتغاه مضمون قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢).

في المدة الماضية، تم الكشف عن معلومات جديدة فيما يتعلق بحادثة الطائرة الامريكية، ومن ذلك ما جاء في كتاب "اقتفاء أثر الاخطبوط" لمؤلفيه دونالد وكولمان، وكذلك ما ورد على لسان مدير شركة الالكترونات السويسرية من تصريحات وهي تنسف أهم أساس بني عليه اتهام المواطنين الليبيين، ورغم ذلك فقد واصلت ليبيا تعاونها لاستجلاء كافة الظروف المحيطة بالحادثة، ومن هذا المنطلق قبلت اقتراح مجلس جامعة الدول العربية الوارد في قراره ٥٣٧٣ الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤ القاضي بإجراء محاكمة المشتبة فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين ووفق القانون

الاسكتلندي وفي مقر محكمة العدل الدولية، وحتى عندما أعلن عن معلومات جديدة بشأن حادثة لوكربي، وهي ما جاء في تصريحات المواطن الفلسطيني يوسف شعبان أمام أحد المحاكم اللبنانية، لم تتردد ليبيا في المضي قدما من أجل اجراء المحاكمة، واستعدادها لتنفيذ أحكامها، وهو ما يؤكد من جديد على أن الجماهيرية لا تعترض على مثول المشتبه فيهما أمام المحاكمة، وكل ما تحرص عليه أن تكون هذه المحاكمة عادلة ونزيهة وبعيدة عن أية مؤثرات عاطفية وإعلامية وتتوفر فيها كافة الضمانات التي تتفق مع قواعد الشرعية والقانون الدولي الذي دللت ليبيا على تمسكها به وتطبيقها لأحكامه.

ومحكمة العدل الدولية تشهد على ذلك، فقد نظرت خلال عقد من الزمن في ثلاث قضايا كانت الجماهيرية طرفا فيها، فالمحكمة فصلت في دعوى الجرف القاري بين ليبيا وتونس، ونفذ الطرفان حكمها، وفصلت في دعوى الجرف القاري بين الجماهيرية ومالطة ونفذ الطرفان حكمها، والمحكمة قضت هذه السنة في الخلاف الترابي بين الجماهيرية وتشاد. ورغم أن هذا الحكم جاء ضد مطالب ليبيا فإنها احتراما للقانون الدولي قامت بتنفيذه بروح بناءة، وكان ذلك محل ترحيب وتقدير من مجلس الأمن ومن الأمين العام، وهـذا يظهر مـدى التزام بلادي بالشرعية الدولية واحترامها لها، الشيء الذي تتشدق به الدول العظمى ولا تلتزم بتطبيقه بل ترفض حتى الحضور أمام محكمة العدل الدولية إيمانا منها بقانون القوة وليس بقوة القانون.

لقد جددت معظم المنظمات الدولية والإقليمية النداء للدول الثلاث للامتثال للمبادرات الداعية الى الحوار والتفاوض بغية التوصل الى حل سلمي للأزمة. كما رحبت تلك المنظمات، ومنها المؤتمر الوزاري الحادي عشر لدول حركة عدم الانحياز، والدورة الستون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، بقبول ليبيا لاقتراح جامعة الدول العربية. وهذه الجمعية الموقرة التي تضم كافة الدول الممثلة في هذه المنظمات مطالبة بإظهار تقديرها للموقف الليبي لما قامت به من خطوات، ولما طرحه من مبادرات، ولما قبل به من مقترحات، ومناشدة الدول الثلاث بإبداء المرونة ومباشرة الحوار مع الجماهيرية بغية إيجاد تسوية سلمية لهذا المشكل. كما أن هذه الجمعية مدعوة لتأييد هذه المطالب لكي يقوم مجلس الأمن بإعادة النظر في قراراته بشأن الأزمة، ورفع العقوبات الظالمة التي من العبث والجهل القول بأنها موجهة ضد الحكومة الليبية لأنه لا توجد حكومة في ليبيا فالسلطة للشعب الذي يعاني الآن من هذه العقوبات التي تسببت بسقوط طائرة مدنية ليبية عام ١٩٩٢ ووفاة جميع ركابها البالغ عددهم ١٥٧ شخصا، نتيجة الحظر على توريد قطع الغيار، وبمقتل ٦٢٢ ١ شخصا نتيجة حوادث طرق للسيارات، وبوفاة ٣٥٠ شخصا أغلبهم من الأطفال والعجزة والنساء نتيجة تأخر نقلهم للعلاج بالخارج. كما نجم عن العقوبات أضرار اقتصادية عديدة وصلت حتى الآن الى أربعة آلاف وخمسمائة مليون دولار. تفاصيلها مبينة في الوثيقة الرسمية التي وزعت تحت رقم S/1994/921.

قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، تعرض الشعب الليبي ولا يزال يتعرض لمزيد من الإرهاق والمتاعب والآلام. فلقد عانينا من الاستعمار في أبشع صوره، فاشية لم تبق ولم تذر، قتلت من قتلت وشردت من شردت ونفت من نفت. عانينا، دون رغبة منا، حربا بين دول استعمارية دارت رحاها فوق أراضينا، كنا وقودها ولا تزال ألغامها مزروعة في أراضينا ومزارعنا وتحت بيوتنا، ولا تزال بين الحين والآخر تنفجر في الأبرياء منا. وفي الدورات الماضية لهذه الجمعية كررت دعوة بلادي للدول المعنية للتعاون معنا في إزالة تلك الألغام. وفي هذا اليوم، ٧ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يصادف احتفال الشعب الليبي بالذكرى الخامسة والعشرين لإجلاء آخر بقايا الفاشيست الذين استوطنوا بليبيا ونكلوا بشعبها، أكرر هذه الدعوة وأحث تلك الدول على الاستجابة الى قرارات الجمعية العامة التي ألزمتها بتقديم المعلومات الضرورية عن الألغام، وتوفير المساعدات الفنية لإزالتها، والتعويض عن الخسائر الناجمة عنها. وهي مناسبة أيضا لأن أذكر الدول الاستعمارية التي احتلت أرضنا لمدة تزيد على أربعين عاما بأننا لم ننس ما خلفه المستعمرون وراءهم من خراب ودمار، وأعلن بأن بلادي ستسعى، من خلال هذه الجمعية وغيرها من المحافل الأخرى، لإلزام الدول الاستعمارية بتقديم تعويض عادل نظير ما استغلته من خيراتنا ونهبته من ثرواتنا وابتزته من أموالنا. إن شعوب العالم مطالبة من خلال منظمتها هذه بإصدار قرار تاريخي يدين الاستعمار ويلزم الدول الاستعمارية سابقا بتعويض الدول التي استعمرتها حتى لا يتكرر الاستعمار ويعود الأقوياء الى ابتزاز وقهر الضعفاء.

ترحب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بالجهود الرامية الى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعرب عن ارتياحها للمبادرات الهادفة الى توطيد التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. كما تحث على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإزالة كافة عوامل التوتر في المنطقة، وفي مقدمتها سحب الأساطيل العسكرية الأجنبية لما يشكله استمرار وجودها من خطر على سلم وأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، اللذين يرتبطان ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين. لقد حقق اتحاد المغرب العربي تقدما ملموسا في سبيل الاندماج الاقتصادي بين بلدانه وتقوية دعائم التنمية بها، كما بادر الاتحاد الى فتح قنوات جديدة للتعاون مع المنظمات بالمناطق التي ننتمي إليها جغرافيا وحضاريا. وترحب بلادي بهذه الخطوات وتأمل أن تتاح للاتحاد فرصة القيام بدور مماثل مع المنظمات المماثلة بالضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط بدءا بتكثيف الاتصالات واللقاءات وتنشيط الحوار بين المؤسسات المعنية على أساس التكافؤ وترابط المصالح، وبما يستجيب لمفهوم التنمية المشتركة والمسؤولية الجماعية في حفظ السلم وتعزيز التعاون على ضفاف المتوسط. ونظرا لاستقرار النظام السياسي في الجماهيرية وأهميتها كسوق اقتصادي، فإنه لا يمكن تهميش دورها أو تجاهله في أي تعاون بين ضفتي المتوسط، إذا ما أريد لهذا التعاون أن يصل الى غايته وفي مقدمتها خدمة شعوب المنطقة وتحقيق ازدهارها.

خلال المدة الماضية سجل بعض التقدم في ميادين نزع السلاح، وترحب بلادي بذلك وتتطلع الى المزيد من التكاتف الدولي لكفالة تدمير الأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتحريم صناعة كل هذه الأسلحة وحيازتها واستعمالها. كما تأمل بلادي في بذل جهود أكبر لصياغة معاهدة بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية وتنشيط مبادرة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. إن الجماهرية العربية الليبية من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتأمل أن تتوصل اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ في دورتها المقبلة الى تفاهم تراعي فيه مشاغل كافة الدول الأطراف خاصة فيما يتعلق بتمديد المعاهدة. وفي هذا الخصوص، فإن بلادي لا تزال تواجه بعض المصاعب للقبول بتمديد المعاهدة الى ما لا نهاية لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار العديد من مشاغلنا ومنها عدم توفر ضمانات أمن لها مصداقيتها للدول غير النووية، ولأن المنطقة التي نقع فيها، فيها حالة اختلال أمني بسبب حيازة الاسرائيليين للأسلحة النووية وعدم التزامهم بنظام عدم الانتشار، سواء بالانضمام الى المعاهدة أو التوقيع على اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، فإن بلادي تؤكد من جديد بأنه لا غنى عن مراعاة هذه الشواغل عند النظر في عام ١٩٩٥ في الترتيبات الخاصة بتمديد معاهدة عدم الانتشار.

إن احترام وحماية حقوق الإنسان من المرتكزات الأساسية الثابتة في السياسة الليبية. وقد انعكس ذلك في خطوات عديدة، منها إنشاء اللجنة الدولية لجائزة القذافي لحقوق الإنسان، واعتماد الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وبلادي عاقدة العزم للمساهمة ودعم كل الجهود الدولية لكفالة التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بنتائج مؤتمر فيينا، باعتبارها خطوة على الطريق نحو إرساء حقوق الإنسان وتعزيزها. لقد رفض مؤتمر حقوق الإنسان التلاعب السياسي بحقوق الإنسان، واستخدام هذه الحقوق كأداة للضغط السياسي. وهذا المبدأ الذي تم إقراره عالميا، لابد من احترامه، خاصة من قبل الدول التي تثير مشاكل حقوق الإنسان بشكل انتقائي. ولابد للمجتمع الدولي أن يتصدى لمحاولات أية دولة أو مجموعة من الدول لاستغلال حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو السعي لمسخ مبادئ وقيم الشعوب، والترويج لقيم وثقافات هذه المجموعة من الدول، باعتبارها قيما صالحة للتطبيق لدى كل الشعوب.

إن آمال الأسرة الدولية في عالم آمن ومستقر. لا يمكن تحقيقها ما لم يتم التصدي للمشاكل الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية التي لا تزال اقتصادياتها تواجه مصاعب مستمرة نتيجة تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وتطبيق سياسات الحمائية التجارية، وفرض شروط مقابل تصدير التقنية المتطورة، وتدهور أسعار المواد الخام، واستمرار المحاولات لفرض ضرائب جديدة مثل ضريبة الكربون التي لن تلحق أضرارا باقتصاديات الدول المصدرة للنفط فحسب، بل باقتصاديات الدول المستوردة أيضا. وإلى جانب ذلك فاننا نرى بأنه لا يمكن معالجة هذه المشاكل بشكل فعال ما لم يتصد المجتمع الدولي بحزم للممارسات الخاطئة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويوقف هذه الممارسات المستمرة المتمثلة في الاجراءات

الاقتصادية القسرية مثل، تجميد الأرصدة، ومصادرة الممتلكات التي تطبقها بعض الدول المتقدمة النمو على عدد من الدول النامية ومن بينها بلادي، باعتبار أن هذه الإجراءات تشكل أحد العوائق أمام حركة النمو، فضلا عن تعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة.

إن الجمعية العامة هي المكان الطبيعي الذي تمارس فيه الدول الأعضاء تحقها، وتعبر فيه عن آرائها بشأن المبادرات الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وخلال الدورة الماضية تابعنا باهتمام ما تم بهذا الشأن. وتعرب بلادي عن ارتياحها لما تحقق بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وإقامة علاقة فعالة بينها وبين مجلس الأمن. وتأمل بلادي بأن تتمخض الجهود المقبلة عن زيادة العضوية بمجلس الأمن، وتحقيق التوزيع الجغرافي العادل في هذه العضوية. وفي رأينا فإن هذه العملية لابد أن تواكب بإجراءات من شأنها إزالة العوامل المعيقة لأنشطته مثل امتياز النقض وتحسين أساليب عمل المجلس بما يضمن أن يعمل وفقا لمبادئ الميثاق، ويعالج القضايا بصورة متسقة، ولا يكيل بمكيالين أو يتعامل بمعيارين. إذ أوضحت الممارسات السابقة أن المجلس أظهر اهتماما بتحقيق الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكنه تغاضى ولا يزال يتغاضى عن الاسرائيليين الذين لم ينضموا إلى هذه المعاهدة ولديهم بالفعل مائتا رأس نووي. وقد أصر المجلس على تطبيق الفصل السابع من الميثاق على حالات لا ينطبق عليها، وأعفى الإسرائيلين من تطبيق هذا الفصل رغم تحديهم لقرارات الأمم المتحدة، واستمرار احتلالهم لأراضي دول أعضاء بها. وقد سكت المجلس على رفض الاسرائيليين الانسحاب من جنوب لبنان، وارتكابهم للمجازر الجماعية ضد الفلسطينيين كما حدث في الحرم الإبراهيمي الشريف عندما قام مستوطن صهيوني متعصب تلقى تدريبه في أحد المعسكرات الأمريكية، بارتكاب عمل إرهابي أدى إلى مقتل ما يزيد على خمسين فلسطينيا أثناء تأديتهم لشعائرهم الدينية. وفي إطار عملية اصلاح مجلس الأمن، فإن بلادي تؤكد على ضرورة أن يكون المجلس محايدا، ولا يعطي المجال لأي دولة عضو به لتهيمن عليه وتوجهه لخدمة مصالحها، كما حدث في حالات عديدة آخرها قيام المجلس باعطاء الإذن لدولة دائمة العضوية به بغزو جمهورية هايتي الدولة المستقلة والعضو في الأمم المتحدة. لقد قيل أن هذا العمل هدفه إعادة الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان، وإذا كان الحال كذلك، فلماذا لم يحدث ما حدث في السابق حين كان سكان هذا البلد يرزحون تحت نظام حكم مستبد ويتعرضون لأبشع الانتهاكات لحقوقهم. ولذلك فإن ما حدث يعد خرقا فاضحا للميثاق، واعتداء آخر على حرمة بلد مستقل، وسابقة خطيرة للإذن لأي دولة تتعرض لهجرة خارجية عليها، باحتلال مصدر تلك الهجرة. إن ليبيا بالذات لا يمكنها التغاضي عن هذا الغزو أو السكوت عنه دفاعا عن المبادئ أولا، وثانيا لأن لهايتي مكانة خاصة في تاريخنا. فمنذ خمسة وأربعين عاما مضت، كان لهذا البلد دور حاسم في الفصل في قضية تهمنا حيث كان صوت وفد هايتي الوحيد الذي رجح كفة المؤيدين لقرار الجمعية العامة بشأن استقلال ليبيا.

وفي مثل هذا الوقت من العام القادم، ستنطلق الاحتفالات بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وإذا كانت مسيرة السنوات السابقة قد كشفت عن بعض العجز في تناول أجهزة الأمم المتحدة لسبل حل المنازعات، والتعرض للأزمات، فإن ذلك لا يرجع إلى الميثاق ولكن لاتجاه بعض القوى لفرض هيمنتها على تقرير مصالح العالم، والاصرار على إتباع نهجها في تناول القضايا الدولية، وهو ما يجب التركيز عليه في الدورة القادمة، باعتبارها نقطة فاصلة بين انهيار النظام الدولي القديم، والبدء في إقامة نظام جديد مكانه. والجماهيرية العربية الليبية تنوي مشاركة الآخرين في بناء هذا النظام الجديد لكي تضمن أن يكون نظاما قائما على أساس العدل والمساواة واحترام الخيارات السياسية والاقتصادية للشعوب، نظام يحقق الالتزام الكامل بالقانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة، ويقطع الطريق أمام أولئك الذين يدفعون بالأمم المتحدة لتلاقي نفس مصير عصبة الأمم؛ نظام يحمي ويعزز حقوق الإنسان ويقضي على الفقر والمعاناة والشقاق والصراعات والمشاحنات والحروب؛ نظام لا تتطلع فيه دول لفرض هيمنتها واستغلال نفوذها؛ ونظام يدعم حل الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية، لا بالإجراءات القسرية والتعسفية؛ نظام جديد تتاح فيه الفرص لكل الشعوب للتطلع إلى الأمام والتفاؤل بالمستقبل في جو يسوده الأمن والسلام والاستقرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدعو الآن إلى التكلم نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية

لجزر سليمان سعادة الأونرابل فرانسيس جوزيف سيمالا.

السيد سيمالا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنىء بحرارة السيد إمارا إيسي على انتخابه رئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين؛ وهي مسؤولية سيضطلع بها اضطلاعا فعالا بمهاراته الدبلوماسية المثبتة التي خدم بها بلده ومنطقته أيضا. وانتهز هذه الفرصة لأحيي أيضا العمل الطيب والقيادة القوية اللذين قام بهما سلفه سعادة السيد صموئيل انيسانالي الذي ترأس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

ومن السليم أننا ندخل، عشية الذكرى السنوية الخمسين لهذه المنظمة، عهدا جديدا في العلاقات الدولية، عهدا لم يلطخه الانخراط في العمل السياسي المقترن بالحرب الباردة، وهو العمل الذي جعل السلام والتغير الايجابي رهينة وقتا طويلا. تكثر الآن فرص التغير والسلام الدائم. ويتطلب هذا العهد الجديد أن تنظر جميع الدول الأعضاء نظرة شاملة إلى كيفية تحقيق هذه المنظمة، على خير وجه، للأهداف الواردة في الميثاق.

وأعرب الرئيس بيل كلنتون والرئيس بوريس يلتسين عن هذا الأمل الجديد في السلم لدى افتتاح المناقشة العامة، وذلك عندما خاطبا الجمعية العامة في اليوم نفسه بدلا من يومين متعاقبين، حسب الممارسة السابقة. وبروح من التعاون، أوضح هذان الزعيمان العالميان نيتهما لخفض مخزون بلديهما من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل. ولكن يجب أن ينبع نزع السلاح من القلب. وآمل أن يكون هذا هو الوضع بعد الخطوة التي اتخذها هذان الرئيسان من أجل تحقيق حياة أفضل للبشرية جمعاء.

ونشير اليوم إلى أن السلم والكراهية يصدران عما يدور في نفوس الأهالي - وهم مرآة الأمة وصورة المنطقة والكنز الحي للمجتمع العالمي. وبغية إقامة عالم مسالم وآمن لصالح الأجيال المقبلة، فإن عزمنا على تخفيض الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل يجب أن يستقر في قلوب زعمائنا وواضعي سياساتنا في كل أنحاء العالم. ولذلك يجب أن ننتهز هذه الفرصة ونعمل معا لبناء عالم أفضل.

وفي هذا الخصوص، ترحب جزر سليمان بمختلف مبادرات السلم التي لا تزال تبعث الأمل لدى المجتمع العالمي. ويجب اطراء الجهود النبيلة التي يضطلع بها الرئيس مانديلا لرسم اتجاه جديد لجنوب افريقيا. وقد اعترف الرئيس مانديلا، في أول خطاب له بوصفه الرئيس الأول لجنوب افريقيا الديمقراطية الجديدة، بجهود المجتمع الدولي إذ قال:

> "إن النضال العالمي ضد الفصل العنصري وإزالته النهائية لم يكن عملا من أعمال الاحسان بدافع من الشفقة على غالبية شعب جنوب افريقيا ولكن تأكيدا لإنسانيتنا المشتركة".

وإن التقدم المحرز نحو إقامة سلم دائم في الشرق الأوسط قد جدد آمال المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة. وتستحق الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات التأييد والثناء الخالصين ومساندتنا المتواصلة. وكثيرا ما تؤدي الاستعاضة عن الأسلحة بالمصافحة ذات المغزى إلى خروج الزعماء عن نطاق طبيعتهم المادية وتقودهم إلى الاتجاه العقلي - وهو بُعد نغفله كثيرا وإن كان جزءا جوهريا من طريقة حل الصراعات.

ولقد غير وقف اطلاق النار في أيرلندا الشمالية مفهوم الأهالي بشأن تعذر وجود الحقيقة البسيطة المتمثلة في الحياة دون مدافع ورصاصات. وهذه هي المنجزات المدهشة لعصرنا، التي تكمن جذورها في الروح الإنسانية المفعمة بالحب والكرم.

وعلى الرغم من تدخلات الأمم المتحدة لاستعادة السلم والأمن داخل الدول ومن الناحية الدولية، فإن العالم لا يزال متأثرا كلية بوجود مواقع مضطربة ومهددا بأخطار من صنع الإنسان مثل الأثر المحتمل للتغيرات المناخية وارتفاع مستوى البحر. ونحن نشهد بفزع المعاناة الإنسانية في رواندا والصومال وأنغولا والبوسنة والهرسك، وهايتي. وتدعو جزر سليمان الأطراف المعنية لالقاء سلاحها واللجوء إلى وسائل غير عنيفة لتحقيق السلم عن طريق التفاوض. إذ ينبغي للسلم الحقيقي والواقعي أن ينبع من الأطراف المتحاربة وأن يحل محل العداء.

وتخيم على مقربة من جزر سليمان الأزمة التي امتدت خمسة أعوام والمتعلقة ببوغانفيل، وهي مقاطعة تابعة لبابوا غينيا الجديدة. وانتقلت الأزمة إلى جزر سليمان وسببت تصدع العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من ذلك، وقعت عدة اتفاقات هامة عن طريق عملية الحوار المتبادل بين الحكومة الوطنية لبابوا غينيا الجديدة والجيش الثوري لبوغانفيل. ويشمل هذا الالتزام بالسلم المتفق عليه في هونيارا واتفاق وقف اطلاق النار واتفاق حفظ السلم التاريخي بشأن بوغانفيل. وكان دور حكومة جزر سليمان في هذا الصراع توفيقيا، مما يسهل إجراء مفاوضات السلم بين الأطراف المعنية. وتؤيد جزر سليمان مؤتمر السلم المتعلق ببوغانفيل، المتوقع عقده في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ويظهر هذا التزاما باستعادة السلم والأوضاع الطبيعية في بوغانفيل.

وتتعهد جزر سليمان بدعم مثل الأمم المتحدة والالتزام بها. ونعتقد أنها الهيئة الدولية الوحيدة القادرة على صون السلم والأمن الدوليين. وتشاطر جزر سليمان الآراء التي أبداها النائب الأول لرئيس وزراء نيوزيلندا ووزير الخارجية والتجارة فيها الرايت أونورابل دون ماكينون، الذي طرح بيانه في المناقشة العامة ستة مواضيع إدارية هامة ينبغي معالجتها لدى القيام بعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. ولا يساورني شك في أننا جميعا نريد أمما متحدة ذات فعالية - أي منظمة تحقق الأهداف التي وضعتها لكي تتوصل إليها، وهي منظمة تتمتع بميثاق ملزم لأن أعمالها تحظى بالمصداقية.

وترحب جزر سليمان بالمبادرات الجارية التي يضطلع بها الأمين العام في مجال اصلاح المنظمة وتؤيد المقترحات المقدمة من دول أعضاء أخرى لإجراء مزيد من الاصلاحات. ونرى وجوب أن تبرز أيضا احتياجات الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل دولتي، وخاصة ضرورة الغاء "الحد الأدنى" لتمكين الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها المالية. ويود البعض دفع أنصبتهم السنوية المقررة ولكن لا تتوافر لديهم القدرة على ذلك، ومن هنا ينبغي وضع صيغة نسبية وعادلة.

وحدد الأمين العام في تقريره (A/49/1) بشأن أعمال المنظمة خمسة أعمدة متشابكة للتنمية وهي السلم والاقتصاد والبيئة والعدالة والديمقراطية. وستوفر هذه الأعمدة الأسس اللازمة لذلك النوع من التنمية الذي يكفل التقدم الإنساني.

وقد مهدت وثيقة "خطة للسلام" الطريق إلى المستقبل خروجا من العهود المظلمة للحرب الباردة، وكان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية مبادرة لعودة الوعي بضرورة إنقاذ كوكب الأرض؛ وسعى المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان لإقرار حقوق شاملة لجميع الشعوب في كل أنحاء العالم بصرف النظر عن العرق أو العقيدة أو الانتماء السياسي أو الجنس؛ وارتأى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضرورة الحد من التزايد الكبير في عدد السكان العالمي، الذي يبلغ حاليا ٥,٧ بليون نسمة؛ وفي العام المقبل، سيعالج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، مسائل الفاقة والبطالة والتكامل الاجتماعي وتعزيز مكانة المرأة حتى تكون لها منزلتها الصحيحة في المجتمع. وهذه هي جهود الدول الأعضاء المتلزمة بالقضية النبيلة، قضية كفالة وجود عالم سلمي وآمن وقابل للدوام. ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة تصبح إقامة شراكة عالمية فعالة أمرا ذا أهمية بالغة. وأصبحت اقتصادات البلدان الأصغر في العالم أكثر ترابطا بفضل التكنولوجيا.

وجدول أعمال القرن ٢١، الذي أسفر عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، دعا إلى الاهتمام بشكل خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب إمكانيات تضررها المتميزة. وتمثلت الاستجابة لهذه الدعوة في عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في نيسان/ابريل من هذا العام. لقد كان الممر الموصل من ريو إلى باربادوس، على الأقل بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، هو برنامج للعمل يوجز الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية. وتأييدنا الجماعي مطلوب لتنفيذ ذلك البرنامج. وإذا ما اتفقنا على أن التنمية تتخذ أشكالا كثيرة وتتطلب استجابات مختلفة، فستكون مهمتنا أيسر إذن لو عملنا معا. وتؤيد جزر سليمان برنامج عمل بربادوس تأييدا تاما وتدعو أعضاء المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماتهم على النحو المذكور في جدول أعمال القرن ٢١. إن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل يتوقف على هذه الالتزامات.

ويؤكد الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي في تقريره "خطة للسلام" المقدم إلى مجلس الأمن على أن

التعاون مع الترتيبات والمنظمات الإقليمية يمكن أن يعود بفائدة كبيرة على الدول الأعضاء إذا كانت أنشطتهم متسقة مع أغراض الميثاق ومبادئه، وتخضع لأحكام الفصل الثامن. وقد اكتسب بعض هذه الهيئات بالفعل مركز المراقب في الأمم المتحدة. ويبين ذلك الأمر الدور المفيد الذي تستطيع تلك الترتيبات والمنظمات القيام به في الأمور الدولية. ولذلك إن تدعيم الترتيبات والمنظمات الإقليمية التي تعمل عن كثب مع الأمم المتحدة قضية حاسمة.

وفي هذا الصدد، تؤيد جزر سليمان بقوة قرار محفل جنوب المحيط الهادئ بالتماس مركز المراقب في الأمم المتحدة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وإننا ننوه ممتنين بدور استراليا، الرئيس الحالي لمحفل جنوب المحيط الهادئ، في توجيه هذه المبادرة في أرجاء منظومة الأمم المتحدة بالنيابة عن المحفل. ونشكر الدول الأعضاء التي أعربت عن تأييدها لهذا المطلب وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

وتؤيد جزر سليمان باعتبارها عضوا في محفل جنوب المحيط الهادئ وفريق الطليعة الميلانيزي، بيان المحفل الصادر في أعقاب اجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ الخامس والعشرين المعقود في بريسبان باستراليا هذا العام. إننا طرف في الإعلان المشترك بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري الذي وقع في جزر سليمان هذا العام بين بابوا غينيا الجديدة وفانواتو وجزر سليمان. وتدعو جزر سليمان المجتمع الدولي إلى تأييد ترتيباتنا ومنظماتنا الإقليمية التي نستمد منها القوة على القيام بالأعمال الجماعية والتي تعتبر مسؤولة عن تدفق الاتصالات فيما بيننا.

لا تزال الموارد الحراجية والسمكية المصدر الرئيسي لاكتساب الدخل في بلدي. وتشعر حكومة جزر سليمان بقلق بالغ بشأن استخدام وإدارة هذه الموارد بشكل غير مستدام، وقد اتخذت الخطوات التي تكفل تدابير الجمع والحفظ المستدامين ولوضع سياسة وطنية. ونحن طرف في الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بريسبان في اجتماع محفل جنوب المحيط الهادئ من أجل التعاون على أساس أوسع بغية كفالة التنمية المستدامة للموارد السمكية والحراجية في منطقتنا. إن مواردنا من التنوع البيولوجي، بما في ذلك الموارد الحراجية والسمكية وغيرها من الموارد البحرية الحية، مهددة بالخطر بسبب هشاشة نظامنا الإيكولوجي.

ومن دواعي الغبطة أن نلاحظ أنه بعد ١٢ عاما من المفاوضات، سيشهد العالم دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي. بيد أننا نشعر شعورا قويا بأن الحاجة لا تزال ماسة إلى مزيد من التعاون من قبل الدول التي تصطاد في المياه البعيدة بشأن الجني المستدام للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بما في ذلك الأنواع غير المستهدفة. ولذلك نحث الدول التي تصطاد في المياه البعيدة على أن تتفهم دواعي الحاجة إلى استكمال المفاوضات، بأسرع ما يمكن، بشأن اتفاق ملزم قانونا عن الأسلوب الصحيح لحفظ وإدارة الموارد السمكية لأعالي البحار واستغلالها المستدام.

والتعليم قطاع له أولويته في بلدي. إذ أنه عنصر رئيسي للإدارة الفعالة للموارد الطبيعية لبلدي علاوة على كونه وسيلة لتحقيق تقدم المرأة كيما تتخذ مكانها الصحيح في المجتمع. وهناك صلة مباشرة بين تعليم المرأة والتحكم بعدد السكان. إننا نرحب بما أسفر عنه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة ونتطلع إلى المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجنغ في ١٩٩٥.

والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية لها أيضا متضمنات عميقة بالنسبة لبناء القدرات والتدعيم المؤسسي ونقل التكنولوجيات واستخدامها على النحو الصحيح. والأنشطة التي تدور حول البشر، بما في ذلك تنمية السياحة والتدريب على المهارات، هامة لتنمية الموارد البشرية. ونحن نؤيد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي، لما فيه من تأكيد على الأنشطة التي تدور حول البشر، وهو نهج له آثاره التدريجية الايجابية في حل المشاكل الاجتماعية الأخرى.

إن الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية المقترنة به تثير انزعاجنا في منطقة المحيط الهادئ، ولسنا وحدنا في ذلك الصدد. ونحن بحاجة إلى التعاون الدولي لوقف انتقال المخدرات غير المشروعة من منطقة إلى أخرى.

وتؤيد جزر سليمان موقف محفل جنوب المحيط الهادئ الذي يفيد بأنه ينبغي تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. بيد أننا نود أن نرى التزامات حازمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تظهر للعالم دورا قياديا في تخفيض مخزوناتها. كما أننا نرغب في أن نشهد إنشاء آلية استعراض صارم تكون أداة ضمان كجزء لا يتجزأ من اتفاق التمديد إلى أجل غير مسمى.

مما يبعث على التشجيع أن نسمع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين تتكلم مؤيدة معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومما هو مأمول فيه أن تتم المحافظة على مستوى من الانسجام بين معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب واتفاقية التخفيض من أجل تعزيز عملية إزالة أسلحة التدمير الشامل بطريقة متكاملة.

وتحث جزر سليمان أطراف الحوار التالي للمحفل التي لم تصدق بعد على معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية أن تفعل ذلك. وإجراء التجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ لا يدخل ضمن مفرداتنا.

واتساقا مع إيماننا بعالم خال من الأسلحة النووية، يتعين عدم تشجيع دفن النفايات في المحيط الهادئ. ونعارض بقوة الذين قد ينتهكون هذه القاعدة الطبيعية. كما نعارض بحزم شحن البلوتونيوم أو نقله عبر الحدود في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

ونحن بحاجة إلى أن نشهد بعض التحركات الأخرى صوب التنفيذ السريع لاتفاقات ماتينيون. وفي هذا الصدد، نطلب إلى حكومة فرنسا والسلطات الإقليمية أن تزيد جهودها لتحقيق إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي.

وترحب جزر سليمان بالاتجاه نحو وضع جدول أعمال ومقترحات لتعزيز التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وجزر المحيط الهادئ، وهو الأمر الذي سيكون موضوعا لاجتماع يعقد في مركز الشرق الغرب في هاواي في وقت لاحق من العام الحالي.

وإلى جانب وجوه الضعف الأخرى التي تبتلى بها الدول النامية الجزرية الصغيرة، يشكل الأثر الممكن لتغير المناخ وارتفاع مستويات مياه البحار تهديدا خطيرا لجزر المحيط الهادئ. وهناك دليل علمي ساحق يشير إلى الخطر الذي نواجهه الآن.

وفي هذا الصدد تؤيد جزر سليمان تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي قدم إلى المؤتمر الذي سيعقد في العام القادم للدول الأطراف في اتفاقية تغير المناخ بروتوكولا إضافيا يرمي إلى ضمان تقليل انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى التسعينات بحلول عام ٢٠٠٥، وهو بروتوكول يجب أن تلزم الدول الصناعية بالانضمام إليه.

نحن من جزر سليمان نؤمن إيمانا راسخا بأن جمهورية الصين في تايوان لديها الكثير الذي تسهم به في عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من حيث التعاون الدولي والتنمية. وهذه الجمهورية، بعدد سكان الذي يزيد على عدد سكان بلدي ٥٨ مرة ومتقدمة تقدما تكنولوجيا عاليا، جديرة بقبولها عضوا في الأمم المتحدة. إن المشاركة الكاملة لجمهورية الصين في تايوان في أعمال الأمم المتحدة الهامة من شأنها أن تمثل تأكيدا للميثاق وللديمقراطية، ودليلا على سعي الروح الإنسانية لتحقيق نوعية أفضل لحياة الجنس البشري. وترى حكومة بلادي أن القيام بخطوة نبيلة نبل قبول عضوية جمهورية الصين في تايوان من شأنه ألا يكون عقبة في سبيل إعادة التوحيد ولكن عاملا حفازا في تلك العملية. ونرى أنه يتعين على الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة لتشجيع تشكيل لجنة تكون مهمتها - على وجه التحديد - تيسير العمل التدريجي اللازم - أو القيام به - من أجل إعادة إدخال جمهورية الصين في عضوية الأمم المتحدة.

إن الرئيس إرنستو سامبر بيزانو، رئيس جمهورية كولومبيا، لدى القاء كلمته من هذه المنصة، وصف كولومبيا بأنها

> "البلد الذي يبحث عن السلم لأنه يعشق الحياة" الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥ ص ٨).

ونحن في جزر سليمان أيضا نحب الحياة حبا جما، ومساعينا تستهدف إيجاد نوعية أفضل من الحياة، يجب أن تنبع من التنمية المستدامة والحكيمة لمواردنا.

ومع ذلك، يجب أن يكون سعينا مجتمعين من أجل تحقيق السلم العالمي حتى يمكننا أن نرقى إلى مستوى أحلامنا ورؤانا وقدراتنا التي وهبنا الله إياها. وأعتقد أن الاستجابة لمشكلة تحقيق السلم العالمي تكمن في قلوبنا لا في فوهات بنادقنا أو قواتنا العسكرية. وهنا في هذه الجمعية العالمية العظيمة، دعوا قلوبنا تشعل مشعلا جديدا ليشرق على الطريق الجديد المفضي إلى السلم العالمي، ابتداء من الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة وما بعدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لوزير خارجية تايلند سعادة قائد السرية براسونغ سونسيري.

السيد سونسيري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم تايلند حكومة وشعبا أتقدم بأحر التهانئ إلى السيد أمارا ايسي ممثل كوت ديفوار على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنني على ثقة من أنه سيمد الجمعية العامة بالقيادة اللازمة لتهدي هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

كما أود أن أشيد بالسفير انسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. فوفد بلادي يقدر غاية التقدير قيادته الدؤوبة الفعالة وتفانيه في أعمال هذه الهيئة. ففي ظل رئاسته شهدت الجمعية العامة سنة حافلة بالأحداث وقد تعزز دورها بطرق كانت مفيدة للمنظمة.

تنضم تايلند إلى بقية المجتمع الدولي في تهنئة حكومة وشعب جنوب افريقيا على إقامتهما لبلد موحد ديمقراطي لا عرقي. فقد أظهرا لنا أن الحل التوفيقي ممكن وأنه حتى أقدم الصراعات وأكثرها مرارة يمكن أن تحسم بالطرق السلمية. وهذا الانجاز يرجع بالكامل إلى الرؤية والشجاعة والروح العملية الرائعة التي تحلى بها قادة ذلك البلد، وبصفة خاصة الرئيس نيلسون مانديلا ونائب الرئيس التنفيذي ف. و. دي كليرك. ولا بد أيضا من الاشادة بالأمم المتحدة ولا سيما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، على ما قدمته من اسهامات في التغيرات الايجابية في جنوب افريقيا.

ثمة نقطة مضيئة أخرى تبعث فينا جميعا الأمل في عالم أكثر سلما. ونظرا لأن حكومة تايلند تؤيد منذ وقت طويل، عملية السلم في الشرق الأوسط، فإن إنهاء حالة الحرب بين الأردن واسرائيل، الذي أعلن عنه في واشنطن في تموز/يوليه من هذا العام، عقب الاتفاق التاريخي الذي أبرم في العام الماضي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أمر يدعونا جميعا إلى الابتهاج. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الاتفاقات على "المسارات الأخرى". تكون مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية، كيما يتحقق، في النهاية، سلم دائم في الشرق الأوسط.

ونرحب أيضا بالتطورات الايجابية المتعلقة بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ونأمل أن يسفر الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية، في نهاية المطاف، عن تمتع هذا الجزء من العالم بالسلم والاستقرار الدائمين.

لكن، رغما عن الآفاق المبشرة بالخير، آفاق السلم والأمن الدوليين، لا تزال هناك صراعات سياسية وعسكرية ذات أبعاد عالمية وإقليمية على حد سواء، وبالتالي، يتحتم على البلدان أن تواصل جهودها الحثيثة لضمان تهيئة بيئة دولية سلمية ومستقرة. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يمكن للمجتمع الدولي أن يؤيد الجهود الرامية إلى الإصلاح الشامل والانعاش الكامل للأمم المتحدة وأن يتعاون في بذلها لتمكين المنظمة من مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها عالم اليوم ولمساعدة الأعضاء الفعالة في مساعيها السلمية.

وتتعهد تايلند بتقديم تأييدها المستمر لمقترحات الأمين العام الواردة في "خطة للسلام". انها تشكل إطارا مبدعا وعمليا لصون السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فهي جديرة بالدراسة الجادة من قبل جميع الدول الأعضاء.

وفي جنوب شرقي آسيا، بادرت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، إدراكا منها لضرورة ضمان بيئة دولية آمنة وسلمية، إلى النهوض بإجراء حوارات ومشاورات سياسية وأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من

خلال المبادرة لإنشاء المحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وإذ يهدف هذا المحفل إلى أن يكون محفلا استشاريا رفيع المستوى يعنى بالمسائل الأمنية والسياسية، عقد أول اجتماعاته في بانكوك في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، في أعقاب الاجتماع الوزاري السابع والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وحضر هذا الاجتماع التاريخي تسعة عشر وزيرا ينتمون إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي لمناقشة مسائل التعاون السياسي والأمني، مثل آخر التطورات التي طرأت في الحالات الاقليمية، وقرروا تنفيذ بعض تدابير بناء الثقة العملية التي يمكن تطبيقها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتايلند بوصفها الرئيسة الأولى للمحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تشعر بالسرور إزاء النتائج التي أسفر عنها الاجتماع وانجازاته؛ وتشعر تايلند بالامتنان إزاء التعاون الودي الذي تلقته من جميع الدول المعنية. ومنذ نجاح الاجتماع الأول هذا، أصبح المحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا محفلا حيويا للنهوض بالثقة فضلا عن التعاون السياسي والأمني داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما دلل المحفل على قدرته في الإسهام الكبير في جهود الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وبعبارة أخرى، انطلق المحفل الاقليمي لأمم جنوب شرقي آسيا من بداية طيبة. وتايلند تدرك تمام الإدراك أن الاجتماع الأول للمحفل المعقود في بانكوك لم يكن إلا بداية. ولهذا السبب، ترى تايلند أن الأنشطة القائمة فيما بين الدورات على مختلف المستويات بين المسؤولين الرسميين من بلدان المحفل الإقليمي ضرورية لاستمرار نجاح المحفل. ويمكن لهذه الأنشطة أن تساعد المحفل على تحديد توجهه المقبل وتمكينه من أن يصبح أكثر كفاءة وانتاجا.

إن الأمن السياسي والعسكري ليس إلا جانبا واحدا من الصورة الأكبر التي تواجهنا. واذ نبحث عن نظام دولي جديد يستند إلى مجموعة مشتركة من المبادئ والقيم، فإننا بحاجة إلى تغيير طريقة تفكيرنا. واننا بحاجة أيضا إلى ثقافة جديدة من التعاون الإنمائي وتعريفين جديدين لفكرتي الأمن والتنمية.

إن رياح التغيير بدأت تهب عبر العالم أجمع. ونشهد الآن ولادة معالم رئيسية لبناء توافق دولي في الآراء. ففي ١٩٩٢، فتح مؤتمر قمة ريو دي جانيرو مرحلة جديدة من الشراكة العالمية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. وفي العام الماضي، تمخض المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا عن برنامج العمل العالمي. وشهدنا في الشهر الماضي في القاهرة انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وفي العام المقبل، سيعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وسيكون هذا المؤتمر بمثابة جسر بين المؤتمر المعني بالسكان والتنمية المعقود في القاهرة والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ. كما انه يمثل فرصة فريدة أمام المجتمع الدولي لأن يستجيب، على المستوى العالمي، للشواغل الإنسانية والاجتماعية الملحة التي تجعل البشر محور عملية التنمية.

وتعلق حكومة تايلند أهمية خاصة على التنمية الاجتماعية. وانطلاقا من ذلك قُمنا بإنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية هدفها وضع السياسات وإيجاد الحلول لعدد من المشاكل الاجتماعية الملحة. وقمنا أيضا بتنظيم لجنة مشتركة تتألف من أعضاء في القطاع الخاص والحكومة يترأسها رئيس الوزراء. والولاية التي تضطلع بها تتمثل في الاشراف على الجهود الهادفة الى التخفيف من المشكلات الاجتماعية التي تحيق باقتصاد متنام، شبيهة بتلك التي تعاني منها بلادي والبلدان الأخرى في المنطقة.

وقد شاركت تايلند وستظل تشارك بنشاط في جميع المداولات العالمية، فهذه المؤتمرات تشكل نماذج جديدة للسلوك الدولي تفضي إلى خطط عمل عالمية متنوعة وشاملة. كما أن هذه المؤتمرات كانت منطلقا لعملية جديدة تتمثل في إعادة تعريف فكرتي الأمن والتنمية.

إن الأمن في هذا العقد الأخير من القرن العشرين يتجاوز بكثير المفاهيم القديمة المألوفة. فلا بد له أن يشتمل على البشر - طريقة عيشهم وطريقة ممارسة اختياراتهم. وينبغي أن يكون للأمن وجهه الإنساني لأنه يجب عليه أن يتناول مباشرة الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية لحياتنا بشكل شامل.

إن التنمية، كما بين الأمين العام، يجب أن ينظر إليها في أبعادها الخمسة المترابطة: وهي بُعد السلام الذي هو أساسها؛ والاقتصاد الذي هو محرك التقدم؛ والبيئة كأساس للاستدامة؛ والعدالة كركيزة للمجتمع؛ والديمقراطية كنظام سديد للحكم. وبلدي يشاطر الأمين العام هذه التصورات ويدعم منطلقاتها.

وبهذا الوعي تباشر تايلند عملها بشأن الخطة الدولية للتنمية. وهذه الخطة ينبغي أن تعكس وأن تشجع فعلا الاعتماد الذاتي بالاضافة إلى التكافل فيما بين الدول الأعضاء. وما من شك بأن التنمية مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى. إلا أنها أيضا مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الجهود الإنمائية لأية دولة في عالم اليوم يجب أن تدعمها بيئة دولية مؤاتية، على أساس ممارسات تجارية حرة ومنصفة. ان استكمال جولة أوروغواي وانشاء منظمة التجارة العالمية يتيحان الآن آفاق توفير منافع كبيرة للاقتصاد العالمي.

إن خطة الأمم المتحدة للتنمية ينبغي ألا تحظى بقدر من الأهمية أدنى من ذلك الذي تحظى به خطة للسلام. ان هاتين المسألتين المترابطتين لا بد أن تكونا جوهر أي جهد يستهدف تعزيز دور الأمم المتحدة وأنشطتها مع اقترابنا من القرن المقبل.

فإلى جانب "خطة للسلام" ينبغي لـ "خطة للتنمية" أن تكون أداة لتنسيق الأنشطة داخل الأمم المتحدة، وكذلك بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وينبغي أن تكون أداة تولد وحدة الهدف على صعيدي السياسة والتشغيل داخل الأمم المتحدة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون قوة فاعلة من أجل السلام ما لم تكن قوة فاعلة من أجل التنمية أيضا.

وتظل الأمم المتحدة تمثل أفضل أمل متاح للبشرية في اقامة عالم تشتد الرغبة في إقامته - عالم له ضمير، عالم يسلم بأن البشر في كل مكان - سواء كانوا كبارا أو صغارا، أقوياء أو ضعفاء - هم محور جهودنا المشتركة والفردية. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد مجددا على التزام تايلند بهذه الرؤية، التي لا يمكن تحقيقها دون المشاركة النشطة من الدول الأعضاء. وستقوم تايلند بدورها في المساهمة لبلوغ هذه الغاية. ونأمل في أن تؤدي البلدان الأخرى أيضا حصتها العادلة من المساهمات. ومن المؤكد أن العالم المتحد بهذه الرؤية والذي تجمع وحدة الهدف تلك سيكون مكانا أفضل لنا جميعا، والأهم من ذلك لأطفالنا وأحفادنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): طلب ممثلون عديدون الكلمة ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأنه عملا بالمقرر ٤٠١/٣٤، تقتصر الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من واجبي أن أرد على الكلمة التي ألقاها ممثل العراق وهاجم فيها الولايات المتحدة، وشوه الحقائق حول عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن وأهان الأمم المتحدة.

إن القضية هنا تتعلق ليس بسجل الولايات المتحدة، بل بسجل العراق. وعلى الرغم من زعم ممثل العراق في مستهل كلمته بأنه يحترم القانون الدولي، فإن العراق ينتهك في آن واحد عددا من قرارات مجلس الأمن أكثر من أي دولة عضو في تاريخ الأمم المتحدة. وهو يسعى إلى تفادي التزاماته، وتجاهلها، والتحلل منها عن طريق التفاوض. والنهج الوحيد الذي لم يحاوله هو الامتثال.

وطوال أكثر من ثلاث سنوات، لم يقدم العراق أية معلومات عن السجناء والأشخاص المفقودين من الكويتيين وغيرهم. وما زال يتعين عليه أن يعيد كل الممتلكات الكويتية التي سرقها. وهو يواصل التدمير بشكل منهجي لمنطقة من أغنى المناطق الإيكولوجية في العالم، فضلا عن القمع الوحشي لحقوق الإنسان لمواطنيه، وهو يفعل كل ذلك انتهاكا لقراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٨٨ (١٩٩١).

وتبلغ السخرية مداها بالمناشدة التي توجهها الحكومة العراقية إلى الجمعية العامة باسم الشعب العراقي المعاني. وهذه الحكومة هي نفس الحكومة التي قامت قبل استخدام "التطهير العرقي" في البوسنة طيلة سنوات عديدة بمحو مئات القرى الكردية من خريطة العراق واستخدمت الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها.

إن مجلس الأمن يعتني بالشعب العراقي أكثر مما تفعل حكومة العراق. لقد رفض العراق تنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين كان من شأنهما أن يساعدا في إطعام العراقيين العاديين، ليس لأن الولايات المتحدة أو أي طرف آخر فرض شروطا إضافية، بل لأن العراق يتعامل مع هذين القرارين، مثل كل القرارات الأخرى، ليس باعتبارها قانونا دوليا ملزما ولكن باعتبارها مجرد نقطة انطلاق للمفاوضات، ويواصل العراق طلباته إلى لجنة الجزاءات بأن توافق على استيراد سلع ترف كمالية. ولا يعاني أحد في أسرة صدام من الجوع، كما أن مؤيديه الذين يتضاءل عددهم مازالوا يتمتعون بالمشروبات الكحولية والسجاير المستوردة. وترفض حكومة العراق زيادة جهدها لمساعدة شعبها لأنها تعلم تماما أن معاناته هي الحجة العراقية الوحيدة التي تحظى بتعاطف المجتمع العالمي.

ويتسم التعاون العراقي فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل بكونه مترددا وغير كامل. ولم يكشف العراق قط عن أية تفاصيل عن برنامج السابق للأسلحة البيولوجية. وهو يسعى إلى إعادة تنشيط شبكته لإمدادات المعدات اللازمة لمثل هذه البرامج. وليس هناك سبب يجعلنا نصدق وعود العراق في هذا الصدد. ولا يمكن لمجلس الأمن إلا أن يعتمد على نظام رصد شامل وطويل المدى يُختبر اختبارا كافيا على مدة فترة كافية من الزمن.

إن برنامج مجلس الأمن المصدق عليه في قراراته هو إحداث تغيير في السلوك العراقي في كل هذه المجالات. وهذا وحده هو برنامج الأمم المتحدة، ولا يوجد أي برنامج آخر سواه.

لقد كانت كلمة العراق صباح اليوم محاولة تقليدية لقلب الحقائق وتحويل كل ما هو أبيض إلى أسود. إن العراق ليس الضحية. فالعراق هو المعتدي. وهو البادئ بالصراع. وهو لم يقبل قط الحقيقة البسيطة التي توافق عليها بالفعل جميع الأمم الممثلة هنا، وهي أن غزوه للكويت كان عملا غير قانوني منذ البداية.

لقد كنا نأمل أن يتناول ممثل العراق هذه القضية الأساسية. ولكنه وجد نفسه بدلا من ذلك لا يزال غير قادر على ذكر كلمة "الكويت" علنا، ولا يزال غير قادر على معالجة القضية الأساسية للصراع: ألا وهي سيادة الكويت، واستقلالها، وسلامتها الاقليمية، وحدودها.

وكان البيان الذي أصدره أمس مجلس قيادة الثورة مهددا باتخاذ اجراءات ضد الأمم المتحدة إذا لم يلب مجلس الأمن طلبات العراق يشكل خطوة ضخمة إلى الوراء في تلبية المعيار الأساسي في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١): وهو أن يتأكد المجلس من النوايا السلمية للعراق. واستمعنا صباح اليوم هنا في نيويورك إلى وعود بالامتثال؛ ومن بغداد استمعنا إلى تهديدات وتحد. هذان البيانان يمكن تناولهما بشكل مختلف - فأحدهما يمثل الحمل والآخر يمثل الذئب - ولكنهما ينقلان نفس الحقيقة: ألا وهي أن حكومة العراق لا تزال تؤمن بأن استعمال القوة والتهديدات ضد جيرانها أمر مشروع.

وحتى إذا استمعنا إلى كلمات هادئة للترضية من الممثل العراقي فإن الحقائق الماثلة على أرض الواقع مختلفة تماما. فالعراق يقوم الآن بنقل عناصر فرقتين من الفرق الرئيسية للحرس الجمهوري، وهما الفرقتان المدرعتان حمورابي والنداء، من شمال ووسط العراق إلى الجنوب قرب الحدود الكويتية. ويجري وزع هذه القوات مع ذخيرتها ومع الامدادات السوقية الأخرى. إنني لا أعتقد أن أي عضو من أعضاء هذه الجمعية يمكنه أن يصف هذه الحقائق بأنها تدل على أية نوايا سلمية. فعلى العكس من ذلك، تكذب هذه الوقائع العسكرية كل ما سمعناه توا من ممثل العراق.

ليكن واضحا تماما للحكومة العراقية أن تكرار أخطائها الماضية سيواجه من حكومة بلدي بنفس الاصرار الذي دللنا عليه في الماضي.

وعلاوة على ذلك، ان السعي إلى التعجيل باختلاق أزمة لن يشجع مجلس الأمن على الاسراع برفع الجزاءات، بل أن ذلك سيكون له تأثير عكسي تماما.

السيد هوكسا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ممارسة لحق الرد، أرى أن من واجبي أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل اليونان هنا يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر وادعى فيه أن الأقلية اليونانية في ألبانيا محرومة من حقوق الإنسان كما كان الحال خلال النظام الشيوعي السابق. وأود أن أرد على ذلك بسرد الحقائق التالية:

في انتخابات حرة ونزيهة جرت خلال العامين الماضيين، أدلت الجالية اليونانية بـ ٠٠٠ ٤٩ صوت، أي ما يمثل ١,٠٣ في المائة من اجمالي عدد المشتركين في التصويت. وتنص المادة ٢٦ من القانون الدستوري بشأن الحقوق والحريات الأساسية، الذي أقره البرلمان الألباني يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ على ما يلي:

"يتمتع الأفراد المنتمون إلى الأقليات بالمساواة دون التمييز أمام القانون فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ويمكنهم أن يعربوا بحرية عن هويتهم الإثنية والثقافية والدينية واللغوية ويحافظوا عليها وينموها، وأن يمارسوا التعليم والتعلم بلغتهم القومية، وأن ينضموا إلى منظمات ورابطات لحماية مصالحهم وهويتهم".

ويجري تنفيذ ذلك النص تنفيذا كاملا في الممارسة العملية. وفيما يتعلق بالأقلية اليونانية، أود أن أذكر بعض الجوانب الهامة في تنفيذه كالنظام التعليمي باللغة اليونانية. فهو يشمل ٨٥ مدرسة على كل المستويات بما في ذلك المستوى الجامعي، بها ٤٦ فصلا يضم كل منها أقل من ١٠ طلاب، في حين أن القاعدة الأساسية المطبقة في البلد تقضي بألا يقل عدد تلاميذ الفصل الواحد عن ٢٠ طالبا. ويقضي القرار الذي اتخذته الحكومة بشأن التعليم في ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩٤ بزيادة الفرص واتاحة الامكانيات للتعليم باللغة الأم لأفراد الأقليات الذين يعيشون في مناطق مختلطة من السكان. ولم ينقض سوى يوم واحد على صدور ذلك القرار حتى وصفته الحكومة اليونانية بأنه يقيد حق الأقلية اليونانية في البانيا في التعليم.

اسمحوا لي بأن أشير الى أن الاندماج الشامل للأقلية اليونانية في جميع مجالات الحياة في ألبانيا هو بالفعل حقيقة ثابتة. إن الأقلية اليونانية ممثلة في البرلمان بعضوين من حزبها و ٤ آخرين من أحزاب أخرى؛ وفي الفرع التنفيذي بوزراء في مجلس الوزراء، ومسؤولين كبار وسفراء؛ وفي السلطة القضائية بقضاة في المحكمة الدستورية وفي محاكم أخرى ذات مستوى أخفض.

وفي الحكم المحلي، يمثل الأقلية اليونانية ١٣ رئيسا لوحدات محلية، و ١٥٩ عضوا في مجالس المقاطعات و ٣٢ عضوا في مجالس المدن وما الى ذلك. وهناك صحف يونانية والعديد من ساعات الارسال الإذاعي باللغة اليونانية، كما أن لها منظماتها الثقافية والسياسية.

ومنذ إقامة النظام الديمقراطي، تتمتع الأقلية اليونانية بحق السفر بحرية الى اليونان وإلى أي مكان آخر.

خلال نظام هوكسا الشيوعي، قتل كثيرون عند محاولاتهم عبور الحدود المسورة بالأسلاك الشائكة. وعلى عكس النظام السابق، حيث كانت جميع الكنائس محظورة، الآن، وبفضل النظام الديمقراطي، تبنى الكنائس وتؤدى الطقوس الدينية باللغة اليونانية في جميع القرى التي تسكنها أقلية يونانية، وذلك على النحو الذي شاهده مختلف المراقبين والبعثات من اليونان ومن بلدان أخرى ومن منظمات دولية مختلفة.

فيما يتعلق بمحاكمة خمسة مواطنين ألبانيين من أصل يوناني، التي تشير اليها الحكومة اليونانية باستمرار، وأشار اليها مرة أخرى ممثلها في هذه الدورة، أود أن أوضح أن المتهمين اتهموا بالتواطؤ مع عناصر استخبارات من اليونان. وحكمت المحكمة عليهم لتهريب عدة مئات من الأسلحة النارية بطريقة منظمة وتجنيد وارسال مواطنين ألبانيين من أصل يوناني الى مدارس عسكرية يونانية دون علم الحكومة الألبانية، وجمع معلومات عسكرية سرية، وحيازة أسلحة بطريقة غير مشروعة.

والوفد الألباني على استعداد لأن يقدم لأي بلد معني ملفا يحتوي على المواد ذات الصلة التي تؤكد تلك الأنشطة. ومن الضروري هنا أن نؤكد أن ادانة المتهمين لم تكن أبدا محل شك سواء في القرارات أو في الوسائل التي ذكرها الوفد اليوناني، ولا في أية تقارير أخرى.

واليونان، التي تبدو أجهزتها الحكومية أو شبه الحكومية مشتركة في ما توصلت اليه هذه المحاكمة، كان رد فعلها قويا في جميع المؤسسات الدولية. إن الحكومة اليونانية، وقد حكمت مسبقا على المحاكمة، بدأت حملتها قبل بدء المحاكمة بوقت طويل، محاولة التأثير على حكم محكمة تيرين الاقليمية. ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة اليونانية - عن طريق سلسلة من الضغوط والأعمال الانتقامية، مثل سوء المعاملة الجماعية والطرد لـ ٠٠٠ ٧٠ مهاجر ألباني يعملون في اليونان، والوقوف في وجه صرف مبلغ ٣٥ مليونا من الوحدات النقدية للاتحاد الأوروبي خصصه الاتحاد

الأوروبي لألبانيا للمساعدة في تنميتها - بمحاولة اجبار الحكومة الديمقراطية على انتهاك التشريع الديمقراطي الذي صدر مؤخرا بشأن فصل السلطات، وتدخلت لتعليق المحاكمة. وهذا عمل عدائي، غير مقبول لحكومة بلادي.

فيما يتعلق بتقرير السيد اندريس زيبلينسكي الذي أشار اليه ممثل اليونان، أود أن أقول إنه ليس هناك تقرير رسمي وضعه ذلك الشخص. والوثيقة الوحيدة القائمة المعنونة "تقرير رصد المحاكمة في تيرين" الذي وزع في اجتماع اللجنة الدائمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ورد بها ما يلي:

"لقد كانت المحاكمة علنية وحضرها صحفيون ومراقبون كثيرون من اليونان ومن بلدان مختلفة".

حتى في هذه الوثيقة، ليس هناك دليل على أي تحفظ يتعلق بالتهم أو على براءة المتهمين الخمسة.

وفيما يتعلق بالادعاء بأن المتهمين عذبوا خلال عملية التحقيق، أود أن استرعي الانتباه الى أن المفوض السامي المعني بالأقليات القومية التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، السيد فان دير ستويل، التقى بالمتهمين الواحد تلو الآخر دون وجود السلطات الألبانية. وفي الإحاطة الإعلامية الموجزة التي قدمها السيد فان دير ستويل الى اللجنة الدائمة في فيينا، قال إن أحدا من المتهمين لم يشكُ بشأن المعاملة في السجن. كما أن الوثيقة المذكورة آنفا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تقرر أيضا أن "النظام القضائي الألباني أحرز تقدما ملحوظا منذ الاستقلال".

وفيما يتعلق بمسألة المهاجرين الألبان في اليونان، فإن الألبانيين قدروا دائما سخاء الشعب اليوناني. ومع هذا، يجب الاشارة الى أن موقف الحكومة اليونانية مختلف تماما عن موقف الشعب اليوناني، وينتهك المعايير الدولية ذات الصلة المعترف بها.

لا بد لي أن أؤكد أن الحكومة اليونانية فشلت في توفير حل لإضفاء الطابع القانوني على مركز المهاجرين الألبان بالرغم من اصرار ألبانيا على أنها راغبة في المساعدة في حل هذه المشكلة.

فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية، ليس لدي الكثير الذي أضيفه لأن الممثل اليوناني لم يدع مجالا للشك بشأن موقف اليونان الذي هو معروف فعلا، وهو أن اليونان تصر على اعتراض سبيل مساعدة الاتحاد الأوروبي لألبانيا. ومع ذلك، يجب علي أن أضيف أنه من الصعب على الشعب الألباني أن يفهم كيف يمكن لليونان أن تعترض سبيل المساعدة السخية من دافعي الضرائب وحكومات الدول الأوروبية الأعضاء، ليس لشيء سوى خدمة أطماعها القومية.

ومما يؤسف له أن الحكومة اليونانية لا تزال تشوه الحقيقة بشأن الأقلية الألبانية الكبيرة التي تعيش في اليونان منذ وقت سحيق وعلى أراضيها. إن الاشارة الى شعب الخام بأنهم تواطأوا مع النازيين ليست سوى محاولة لتبرير المذبحة المرتكبة ضد شعب الخام في عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ عندما طرد كثيرون منهم بالقوة ولجأوا الى ألبانيا. ولم تسمح السلطات اليونانية السابقة ولا الحكومة الحالية لهم باستعادة ممتلكاتهم.

إن الممثل اليوناني لم يشرح في بيانه السبب في اصرار اليونان على انكار وجود أقلية ألبانية في اليونان. وأنا أود أن أوصي بأن يرجع - على الأقل - الى آخر تقرير لفريق هلسنكي البريطاني لحقوق الإنسان الصادر في أيار/مايو ١٩٩٤ فيما يتعلق بحالة الأقليتين المقدونية الألبانية والتركية في اليونان ليرى كيف أن اليونان - بالمقارنة بألبانيا - غير ملتزمة بتعهداتها المترتبة على وثائق دولية بشأن حقوق الأقليات.

ورغم الصعوبات الحالية، فإن بلادي لا تزال تأمل في أن تستجيب اليونان بشكل ايجابي لدعوة ألبانيا المفتوحة لإجراء حوار غير مشروط لأننا مقتنعون بأن الأزمة في العلاقات بين البلدين يمكن، بل ينبغي، أن تحل عن طريق الحوار. والتزامنا بتحقيق هذه الغاية، كما ذكر في الأسبوع الماضي وزير الشؤون الخارجية لألبانيا، سيكون قويا ومتسقا.

أخيرا أود أن أقول إن وجود ألبانيا في أسرة الأمم الديمقراطية تقرر بواسطة التصويت الحر للشعب الألباني. وما من قومية ستنجح في تغيير اتجاهها صوب الاندماج التام في أوروبا.

الأمير سيسوواث (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد ذكر السيد نغوين مانه كام وزير الشؤون الخارجية لجمهورية فييت نام الاشتراكية عصر اليوم أنه يشعر بالقلق بشأن القانون الكمبودي الجديد الخاص بالهجرة.

ويشرف وفد بلادي أن يبلغ الجمعية أن هذا القانون اعتمد بأغلبية كبيرة للغاية في الجمعية الوطنية لكمبوديا، الدولة ذات السيادة التي جاءت نتيجة انتخابات في بلدنا، أشرفت عليها الأمم المتحدة.

إن القانون يعبر عن شواغل الشعب الكمبودي، ويستجيب للحالة الراهنة ويطبق بشكل موحد على جميع الأجانب دون تمييز. إن هذا القانون بشأن الهجرة شأنه شأن أي قانون آخر يدخل الى حيز النفاذ عندما يوضع النص المتصل بتطبيقه. وستراعى في النص مصالح كمبوديا العليا وكذلك الشواغل التي أعرب عنها وزير الشؤون الخارجية لفييت نام.

ويمكن لوفد بلادي أن يؤكد تماما أنه لن يتخذ أي قرار بالطرد الجماعي للأجانب. وأي تدبير لتنفيذ القانون واللوائح ذات الصلة المترتبة عليه سيكون عرضة لدراسة مشتركة تقوم بها البلدان المعنية ومن بينها جمهورية فييت نام الاشتراكية. ولقد أرسل رئيس وزراء مملكة كمبوديا، صاحب السمو الملكي الأمير سيهانوك رسالة الى مثيله الفييتنامي عارضا ارسال فريق خبراء للتفاوض بشأن مشكلة المقيمين الفييتناميين في كمبوديا. وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، أود أن أبلغ الجمعية بأن دستورنا قد وضع بما يتفق تماما مع التوصيات الواردة في اتفاقات باريس الصادرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ والاتفاقيات التي وقعها المجلس الوطني الأعلى نيابة عن مملكة كمبوديا.

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مارست ممثلة الولايات المتحدة حق الرد فيما يتصل بالبيان الذي أدلى به صباح اليوم نائب رئيس وزراء بلادي. وزعمت أن بياننا هاجم الولايات المتحدة، وشوه الحقائق بشأن عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن وأهان الأمم المتحدة. ومن الجلي أن ممثلة الولايات المتحدة كانت تكرر نفس الاتهامات التي وجهتها لبلدي في جلسات مجلس الأمن الخاصة بالاستعراض الدوري وآخر جلسة من هذه الجلسات عقدت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ومن الواضح تماما في نظري أن بيان ممثلة الولايات المتحدة محاولة مكشوفة لجر وفدي الى الدخول في معركة كلامية. ولن أسمح لنفسي بالانسياق الى هذا.

إن الحقائق حقائق. إن بيان نائب رئيس وزراء بلادي هذا الصباح قدم الى الجمعية العامة سردا وقائعيا، سردا نحن على استعداد لأن نثبت صحته - وهو سرد تسلم بصحته حتى الصحف الأمريكية. وبالنسبة للذين يرغبون في التحقق من هذا فإنني أحيلهم الى عدد هذا الصباح من صحيفة "واشنطن بوست". إن الولايات المتحدة هي في الواقع العضو الدائم في مجلس الأمن، العضو الذي يعيق، انتهاكا للميثاق، النتائج المترتبة على تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن.

ولهذا أتساءل عما اذا كانت المطالبة في الجمعية العامة بالتنفيذ الصحيح من جانب دولة عضو لالتزامها بموجب الميثاق يمكن أن توصف بأنها إهانة للجمعية العامة.

يبدو، بعد الاستماع الى بيان ممثلة الولايات المتحدة، أننا في العراق لا ينبغي أن نكون مسؤولين أمام الولايات المتحدة عما نقول فحسب بل ينبغي أن نكون مسؤولين عما لا نقول أيضا. إن ممثلة الولايات المتحدة تقول إن المسألة هنا ليست سجل الولايات المتحدة بل سجل العراق. وأختلف معها في ذلك. إن السجل موضع الخلاف في بياننا هو سجل أعضاء مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص سجل عضو دائم أو عضوين دائمين في إعاقتهما العملية الصحيحة لتنفيذ الالتزامات بموجب الميثاق.

وفي رأينا، إن من حقنا، حسب الالتزامات الواضحة الواردة في الميثاق، أن نسأل الجمعية العامة عما ينبغي أن نفعله. وعلى الرغم من أن هذه القرارات قد صاغتها الولايات المتحدة ذاتها فإنها لا تنفذ - لا لأن المجلس لا يريد تنفيذها ولكن لأن الولايات المتحدة لا تريد ذلك.

وفيما يتصل ببيان ممثلة الولايات المتحدة ومؤداه أن الحقائق على الطبيعة كانت مختلفة تماما عما ذكرناه في بياننا والزعم بأنه كانت هناك تحركات للقوات، دعونا نتأمل في هذا. إن أي زعم لا يعدو كونه زعما. وقبل أن تثبت صحته يظل مجرد زعم. واذا أرسينا نتائج على مزاعم فإن هذا يعني، كما يبدو واضحا تماما من بيان ممثلة الولايات المتحدة، أنه حتى تحرك القوات داخل حدود الدولة ذاتها ليس عملا ذا مقصد سلمي.

عندما تتكلم ممثلة الولايات المتحدة عن بيانات صادرة عن بغداد، فلتكن منصفة وعادلة، وتسلم ولو لمرة واحدة بأن إعاقة العملية الصحيحة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي ما فتئ العراق ينفذها منذ فترة طويلة، ومن ثم إدامة معاناة أمة بأسرها، تؤدي بالتأكيد الى الإحباط والغضب. فهل من المحظور علينا حتى أن نعرب عن احباطنا وغضبنا كما تريد ممثلة الولايات المتحدة؟

ختاما اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن الحقائق هي الحقائق. إن الالتزامات بموجب الميثاق واضحة. وحقوق والتزامات الدول الأعضاء بموجب الميثاق واضحة. إننا نتكلم عن الحاضر؛ إننا لا نتكلم عن الماضي، لسنا هنا لكي نعزف اسطوانات مبتذلة مشروخة، بغرض عدم السماح باستمرار عملية التنفيذ الصحيحة.

من الحقائق أن الولايات المتحدة هي الدولة الدائمة العضوية في المجلس التي تعيق تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لصالح العراق - وهو القرار الذي صاغته بنفسها. ولا أرى في رد ممثلة الولايات المتحدة ما يدحض ما قلناه في بياننا هذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠